دور النافذة الواحدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي

(دراسة تطبيقية)

أ.د. مؤيد عبد الحسين الفضل
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

الباحثة: حنان عبد الأمير الرماحي
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الكوفة

المستلخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى ضرورة تفعيل النافذة الواحدة في استقطاب الاستثمار الاجنبي والمحلي بالشكل الذي يضمن تقليص الفجوة بين ما هو كائن من الانجاز الفعلي وما يجب ان يكون عليه الحال.

تحددت مشكلة الدراسة بعدد من التساؤلات كان أهمها تحديد مستوى العلاقة بين أبعاد النافذة الواحدة (One Stop Shop) الذي يعني اختصار لـ (oss) والفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية، اختبرت الدراسة في هيآت الاستثمار في العراق(كربلاء، الديوانية، كردستان، بابل) بالتركيز على هيئة استثمار محافظة النجف.

لأختبار الفرضيات الخاصة بالدراسة تم جمع البيانات من خلال استمارة الاستطلاع واخذ (100) عينة من العاملين في هيئة استثمار(قيادات، عاملين) وعينة المستثمرين (المحلي والأجنبي) وتم التوزيع بشكل عشوائي، وتمثلت (100) عينة من الدوائر المعنية بمنح الإجازة الاستثمارية وكذلك الدوائر المساندة لهيئة الاستثمار في منح الإجازة وكذلك الدوائر الاستشارية منها الكوادر الأكاديمية (قسم الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال) وحتى تكون المعلومات أكثر دقة في الحصول على النتائج تم استخدام أسلوب المقابلات الشخصية.

وقد تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية واستخرجت النتائج باستعمال البرنامج الحاسوبي(SPSS) وفي ضوء النتائج والتحليلات توصلت الباحثة لمجموعة من الاستنتاجات العامة والعملية نذكر منها:

1. النافذة الواحدة هو احد ألاساليب المتطورة الحديثة لموجهة الفساد الإداري الناتج من خلال الاحتكاك مابين الموظف والمستثمر والفوضى في أداء الأعمال، وان عدم تفعيل دور النافذة الواحدة في العمل الاستثماري يؤدي إلى عدم إنجاز الطلبات الاستثمارية في الأوقات المحددة لها قانوناً، وكذلك يؤدي إلى تعدد الجهات القطاعية المانحة للتراخيص والموافقات.
2. إن هيئة الاستثمار في محافظة النجف بحاجة إلى الاطلاع على الأساليب الحديثة. ومن ضمنها الترشيق الإداري الذي يعد احد ألاساليب الإدارية المهمة لمواجهة حالة ارتفاع التكاليف الإدارية والتأخير في انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين.

Abstract

the current study aims at emphasizing the necessity of activating the one stop shop in attract and distribute the internal and External investment opportunity in a way that secure narrowing the gap between the real achievements and the supposed achievements.

the Study problem is defined by a number of questions; the most important one is to define the relation between the (OSS) strategy, which means the (one stop shop), and the investment opportunities. the Study is examined in the investments institutions in Iraq(Karbala, AL-Diwaniyah, Kurdistn and Babil) with a concentrating on AL-Najaf AL-Ashraf Governorate institution.

To test the Study hypotheses, the data are collected by the questionnaire where (100) Sample, of the investment institution (leaderships and workers) and a Sample of the investors (foreign and local investors) , are taken randomly. the Samples represent the directorates concern with granting the investment permission, the directorate that support the investment institution and the consulting directorate such as the academic staffs (departments of Economics and Business Administration). The personal interviews are adopted to get the most accurate information.

The data are analyzed by a number of the statistical methods and the results are concluded by (SPSS) program. On the lights of the analysis and results the researcher finds out a number of the general conclusions that could be summarized as following :-

1. The (one stop shop) is one of the modern developed method of confronting the Administrative corruption by the connection between the employee and the investor and the disorder in performance and neglecting the (one stop shop) resulted in postponing the investment order accomplishment and to increase the number of the directorate that grants the permissions.
2. The investment institution in AL-Najaf AL-Ashraf Governorate needs to be acquainted with the modern methods to confront the problems such as the increasing costs and the delaying of performance.

المقدمة :-

تعدّ النافذة الواحدة في ظل تعدد المؤسسات والدوائر الحكومية وتعدد أقسام ومهام هذه الدوائر، حجر الأساس في هيآت الاستثمار في عملية بناء مؤسساتي ناجح يتم بموجبه استقطاب الفرصة الاستثمارية وتوزيعها، وعليه يتطلب الأمر تفعيل الارتباط المؤسساتي فيما بين المنظمات ذات العلاقة وذلك من خلال شبكة من العلاقات الإدارية، لذلك بات من الضروري العمل على إيجاد سبل من شأنها الإسراع في انجاز المعاملات في هيآت الاستثمار ولعل استعمال أسلوب النافذة الواحدة بوصفه الحل الأجدى نفعاً لتجاوز هذا الروتين وتنظيم العمل بالشكل الأمثل، إن النافذة الواحدة تقوم بدور مهم في تحسين المناخ الاستثماري لجذب وتوزيع الاستثمارات في القطاعات التي يمكن أن تولد فرصة للعمل في نطاق واسع في الدولة ومعالجة المعوقات وتبسيط الإجراءات الرسمية لخدمة المشاريع المختلفة القادمة برأسمال محلي أو خارجي.

تعدّ النافذة الواحدة في استقبال وانجاز المعاملات في هيآت الاستثمار في العراق من أهم الإنجازات التي قامت بها الهيآت على صعيد تقديم أفضل الخدمات للمستثمرين، إذ تم جمع الوزارات والجهات العامة المعنية بالاستثمار وكافة القطاعات الاقتصادية التي تتطلب إصدار الرخص للمشروع الاستثماري في مكان واحد ممثلة بموظفين مفوضين من قبل هذه الجهات والقطاعات وبكافة الصلاحيات اللازمة لتسجيل وترخيص ومنح الموافقات والشهادات والإجازات اللازمة للمشروع لجذب وتوزيع الفرص الاستثمارية بالشكل الأمثل.

وبناءً على ماتقدم انصبت الجهود على دور النافذة الواحدة لجذب الفرص الاستثمارية الاجنبية والمحلية وهو موضوع البحث الحالي.

أطرت الدراسة في اربعة مباحث، استعرض أولها منهجية الدراسة أما المبحث الثاني فقد احتوى على الاطار النظري لدور النافذة الواحدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتناول المبحث الثالث الجانب التطبيق من أساليب التحليل للبحث عن الامثلية في جذب الفرص الاستثمارية وتناول المبحث الرابع للأهم ماتوصل اليه البحث من أستنتاجات وتوصيات.

المبحث الأول
المنهجية العلمية

اولاً: مشكلة الدراسة problem of the study

من خلال تحليل واقع الحال المتعلق بكيفية استقطاب رؤوس الأموال من خارج ومن داخل البلد، استطاعت الباحثة إن تحدد الإطار العام للمشكلة التي تعاني منها هيآت الاستثمار في العراق بشكل عام وفي محافظة النجف بشكل خاص، وهو كيفية استقطاب الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية وانجاز المعاملات الإدارية الخاصة بها وكيفية المفاضلة ما بين مواقع الخارطة الاستثمارية المتوفرة. إن الواقع الحالي يكشف عن وجود مشكلة توظيف النافذة الواحدة بوصفه أسلوباً إجرائياً مرحلياً أم هو إستراتيجية ذات أبعاد مستقبلية وشمولية مختلفة، لذلك جاءت هذه الدراسة من اجل التصدي لمثل هذه المشاكل وتحقيق الأهداف والمهام التي أنشئت من أجلها هيئة استثمار. ومن هذه الأفكار هو اعتماد النافذة الواحدة لانجاز كافة المعاملات اللازمة للحصول على إجازة الاستثمار وذلك وفق إستراتيجية إدارية

واضحة وشاملة، وبناءً عليه فان مشكلة البحث ستتركز بشكل أساسي على تفعيل النافذة الواحدة وتسخيرها لاستقطاب الفرص الاستثمارية الأجنبية والمحلية في هيئة الاستثمار النجف، وبشكل عام يمكن بيان أهم المشكلات التي تدور حولها دراستنا وذلك كما يأتي:-

1- إن هيآت الاستثمار تعاني من تعدد وتشعب الجهات الإدارية المسؤولة عن منح التسهيلات الإدارية اللازمة لمنح إجازة الاستثمار العاملة في العراق وتضارب الاختصاصات.

2- عدم تفعيل النافذة الواحدة وبالتالي ادى ذلك الى صعوبة انجاز المعاملات الخاصة بكل جهة من الجهات المسؤولة عن منح التسهيلات الإدارية اللازمة بمنح إجازة الاستثمار، إذ تقتضي الإجراءات الإدارية المرور بشبكة وعقدة روتين المعاملات الورقية المكلفة للمستثمر جهداً ووقتاً.

3- إن الاحتكاك بين الموظفين والمواقع والدوائر اللازمة بمنح التسهيلات الإدارية مع المستثمر يؤدي إلى عقد الصفقات وبالتالي تحقق الفساد الإداري والمالي.

4- طول المدة الزمنية التي يقتضيها المستثمر للحصول على الموافقات والتراخيص الاستثمارية.

ثانياً: أهداف الدراسة Objectives of the study

الإطار العام لهدف الدراسة هو كيفية توظيف النافذة الواحدة في تبسيط الإجراءات الإدارية وتسهيلها ومدى مساهمتها في القضاء على الروتين الإداري والبيروقراطية، وذلك من خلال بيان واقع هذا الأسلوب الإداري في تجميع حزمة المعاملات الإدارية التي يتم بموجبها إنجاز عملية استقطاب الاستثمار من خلال تقديم الطلب إلى مكتب واحد، فقد تقتصر علاقة المستثمر صاحب المعاملة مع هذا المكتب دون المرور بعدد من الموظفين ومن ثم يتولى المكتب تسيير المعاملة داخلياً ويعيدها بعد إنجازها للمستثمر. وحتى تكتمل فكرة النافذة الواحدة يجب إنشاء مكتب آخر للشكاوى والمتابعة يتم العودة إليه في حال حدوث أي مشكلة أو عرقلة إدارية أو تأخير في إنجاز المعاملة وذلك لاستقطاب الفرص الاستثمارية وتوزيعها بشكل امثل، وتأسيساً على ماتقدم يمكن بيان هدف دراستنا هذه من خلال مايأتي:-

اولاً: استطلاع واقع الحال في هيآت الاستثمار في العراق بشكل عام وفي النجف بشكل خاص وبيان أهم نقاط الضعف ونقاط القوة تمهيداً نحو تفعيل النافذة الواحدة.

ثانياً: بيان أهم استراتيجيات المعتمدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي وبيان أهمية النافذة الواحدة كإستراتيجية أساسية لاستقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية.

ثالثا: الاستفادة من تراكم المعرفة والخبرة في هيآت الاستثمار الأخرى في العراق والدول المجاورة في اعتماد إستراتيجية النافذة الواحدة لاستقطاب الاستثمار وتوزيعها بالشكل الأمثل.

رابعاً: تقديم تصورات وأفاق لتطوير إجراءات العمل في إطار النافذة الواحدة من خلال استعمال الأساليب النوعية والأساليب الكمية ومراعاة نوع الخارطة الاستثمارية في المحافظة والتنسيق مع الدوائر الأخرى ومراعاة القوانين الأخرى.

ثالثاً: أهمية الدراسة Importance of the study

إن لدور النافذة الواحدة أهمية كبيرة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها العراق، من اجل سلامة العملية الإدارية في هيآت الاستثمار وبالتالي دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين، بجذب الاستثمارات ودعم

عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في النجف وتوسيعها وتطويرها على مختلف المجالات الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع، ومن هذا المنطلق فان دراستنا هذه تستمد أهميتها من النقاط الآتية:

1- من اجل إن لاتكون محافظات العراق وبالتحديد محافظة النجف من المواقع الطاردة للاستثمار بسبب تعقيد الإجراءات الإدارية لمنح إجازة الاستثمار.
2- لفت أنظار العاملين في هيآت الاستثمار إلى حقيقة مهمة وهي الإجراءات الإدارية الروتينية ممكن إن تعمل على طرد الاستثمار.
3- توجيه العاملين في هيآت الاستثمار إلى مواقع الخلل في الإجراءات الإدارية أي ممكن إن تكون بؤراً للفساد الإداري والمالي.
4- تعزيز جهود العاملين في هيآت الاستثمار في بيان فاعلية النافذة الواحدة في استقطاب الفرص الاستثمارية بنوعيها الخارجي والداخلي.
5- توجيه العاملين في هيآت الاستثمار نحو العمل على إقامة مناطق استثمارية يمكن إن تستقطب الاستثمار المحلي والخارجي إلى المحافظة.
6- توجيه العاملين في هيآت الاستثمار نحو العمل على تنفيذ أي إجراءات تتعلق بالمشاريع الاستثمارية وحسب أحكام قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 بموجب تعليمات الصادرة التي تؤدي إلى النهوض بالواقع الاستثماري بالمحافظة.

رابعاً: تحليل العلاقة بين أبعاد ومتغيرات الدراسة

analysis relation between dimension variable study

من خلال تحليل واقع الحال الذي قامت به الباحثة من خلال الزيارة الاستطلاعية والمقابلة مع القيادات الإدارية في هيآت الاستثمار المختلفة، وفي هيئة استثمار النجف خاصة تم تحديد الكثير من الأبعاد، إلا إن أهمها هو الأبعاد الآتية للمتغيرات المعتمدة في الدراسة وكما يأتي:

اولاً: النافذة الواحدة تعتمد الأبعاد الآتية:

1- البعد الزمني، ويقصد بذلك وقت انجاز العملية الإدارية اللازم لمنح إجازة الاستثمار من خلال النافذة الواحدة.
2- البعد الإداري، ويقصد بذلك طبيعة إجراءات العمل وأنواع الإدارات التي تساهم في عملية تقديم الموافقات الإدارية.
3- البعد الاجتماعي، ويقصد بذلك طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في بيئة الاستثمار ومدى تأثير المحسوبية والمنسوبية بين العاملين في النافذة الواحدة.
4- البعد الأمني، ويقصد بذلك توفر الاستقرار الأمني والسياسي اللازم لحركة العاملين في النافذة الواحدة وكذلك حركة المستثمرين.
5- البعد القانوني، ويقصد بذلك توفر الاستحقاق القانوني اللازم لمطابقة المتطلبات الحصول على الاستثمار التي تفرضها كل إطراف النافذة الواحدة.

ثانياً: إن عملية استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية تمثل حزمة واحدة، ويتكون من أربعة أجزاء أساسية وهي كما يأتي:

1- استقطاب الفرص الاستثمارية الخارجية.
2- استقطاب الفرص الاستثمارية الداخلية.
3- توزيع الفرص الاستثمارية الخارجية.
4- توزيع الفرص الاستثمارية الداخلية.

إن المخطط الفرضي الذي يوضح العلاقة بين أبعاد إستراتيجية النافذة الواحدة واستقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية تتضح من خلال الشكل رقم (1).

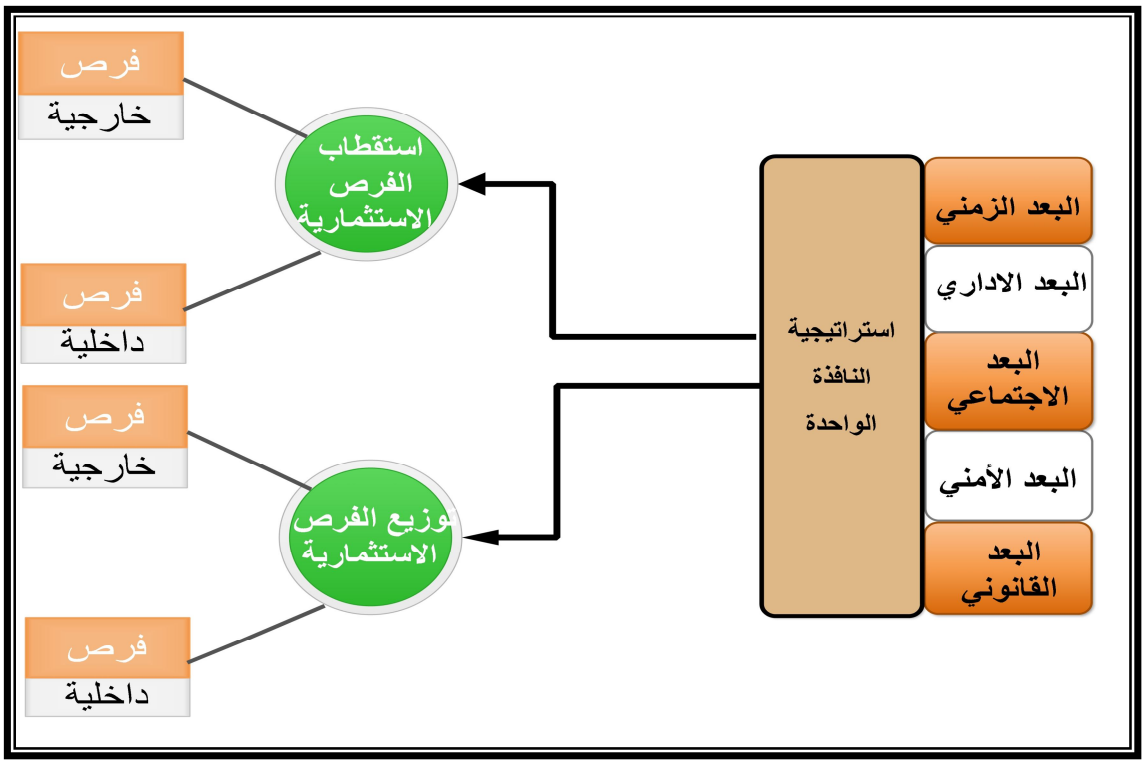

الشكل رقم (1) المخطط الفرضي الذي يوضح العلاقة بين أبعاد إستراتيجية النافذة الواحدة وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مشكلة وهدف الدراسة.

5.1.1. فرضيات الدراسة Hypothesis of the study

تعتمد دراستنا هذه على فرضيات أساسية وذلك كما موضح في أدناه:

اولاً: إن تقويم واقع الحال في هيئة استثمار النجف بشكل خاص وفي هيآت الاستثمار الأخرى بشكل عام يكشف عن عدم تفعيل النافذة الواحدة.

ثانياً: إن واقع حال انجاز المعاملات الإدارية اللازمة للحصول على إجازة الاستثمار يتسم بالتعقيد والصعوبة ولا ينسجم مع متطلبات استقطاب الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية وتوزيعها بالشكل الأمثل.

ثالثاً: هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من إستراتيجية النافذة الواحدة وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية كما هو واضح في الشكل رقم (1).

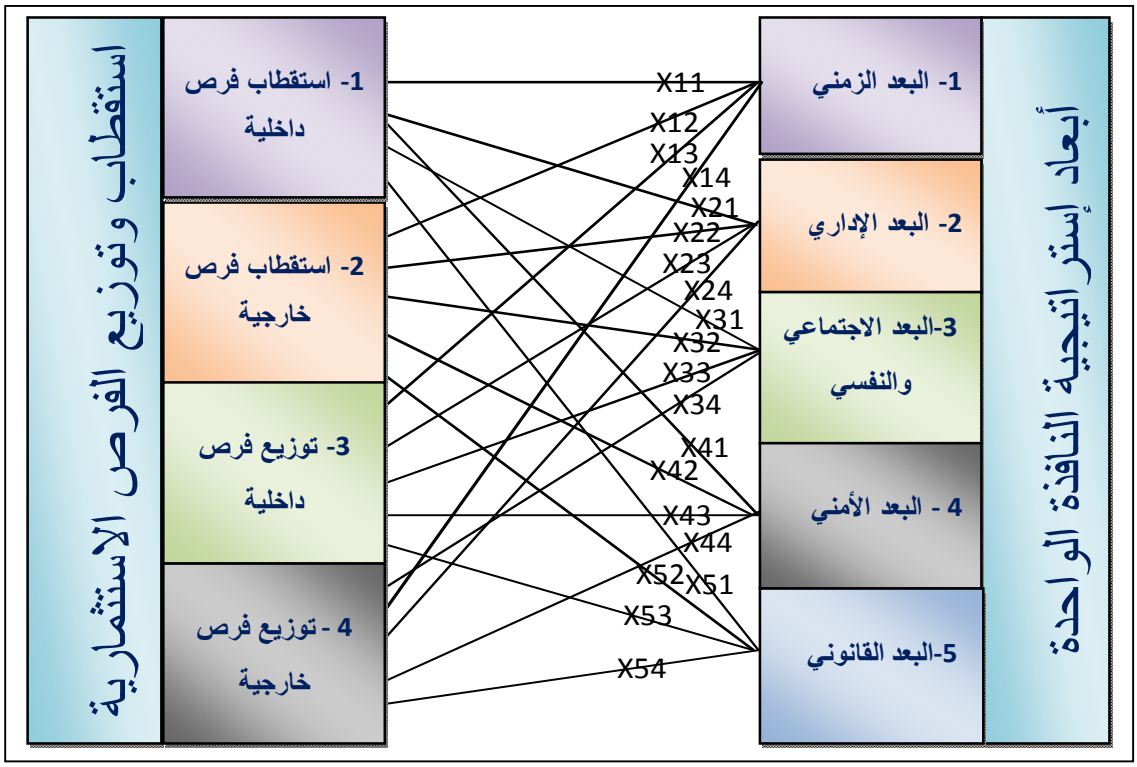

الشكل (2) نموذج افتراضي لعلاقة أبعاد النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية

المصدر : إعداد الباحثة

رابعاً: إن الأبعاد المختلفة لإستراتيجية النافذة الواحدة تؤثر في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية، كما واضح في الشكل رقم (2) .

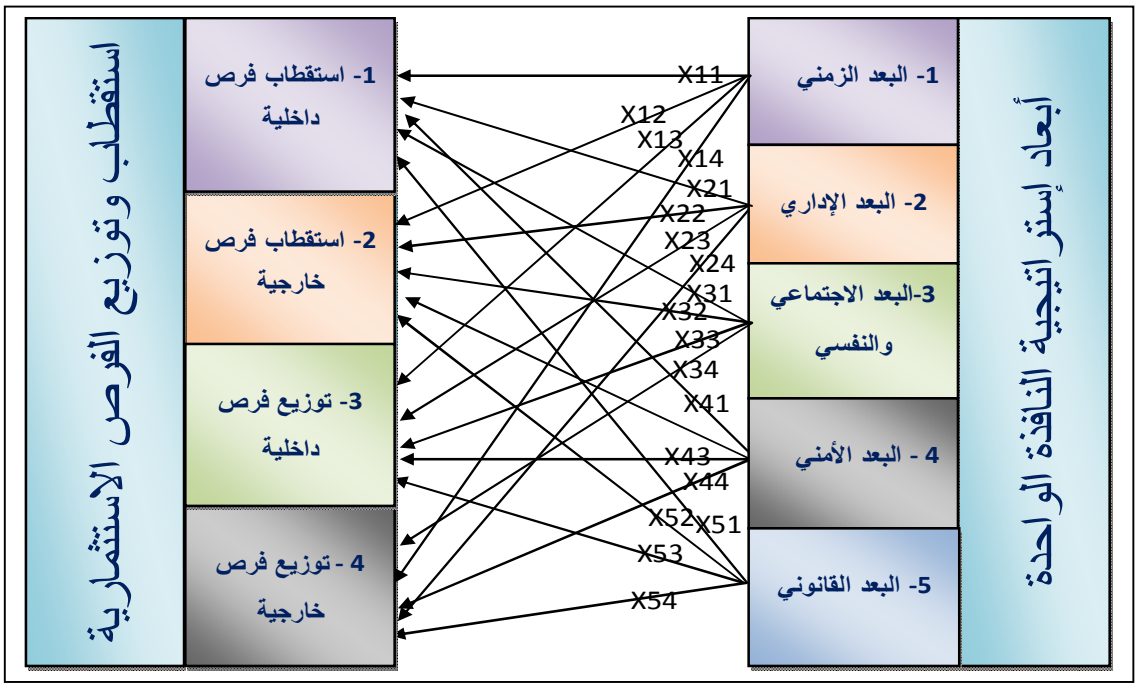

الشكل (3) نموذج افتراضي للتأثير أبعاد النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية

المصدر : إعداد الباحثة

خامساً: هنالك أمكان لتوظيف أساليب التحليل الكمي في تحديد دور استراتيجيات النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية.

سادساً: هنالك أمكان لتحديد دور لإستراتيجية النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية من خلال أساليب التحليل النوعي وبالتحديد أسلوب بناء السيناريوهات.

خامساً: حدود الدراسة Limit of the study

1- الحدود الزمانية:

إن الحدود الزمانية للدراسة هي المدة الممتدة ما بين (2008-2013) وهي المدة التي بدأت رسمياً فيها هيئة استثمار النجف العمل وبالتحديد في 2008/3/11 إذ صدر تشريع يتضمن موضوع النافذة الواحدة لتسهيل إجراءات العمل.

2- الحدود المكانية:

تتضمن الحدود المكانية لهذه الدراسة هيئة استثمار النجف بالإضافة إلى هيآت (بابل، كربلاء، الديوانية، إقليم كردستان) للاستفادة من تجاربهم في هذا المجال، يضاف إلى ماتقدم مجموعة الدوائر والمؤسسات الأكاديمية ذات العلاقة.

سادساً: مجتمع الدراسة Study population

أن مجتمع الدراسة هو كل ماله علاقة بهيئة الاستثمار في النجف من دوائر وكذلك الهيآت المجاورة في المحافظات الأخرى، وبشكل عام الدوائر المعنية بمنح الإجازة، والمستثمرين، الدوائر المركزية المعنية بالنمو والتطوير، والمؤسسات الأكاديمية كما موضح في الملحق رقم (1). ومن اجل جمع المعلومات والبيانات من هذه الجهات، فقد تم توزيع (300) إستمارة استبيان كما هو موضح في الملحق رقم (2) وبشكل عشوائي على الدوائر المعنية بمنح الإجازة والدوائر المركزية المعنية بالنمو والتطوير، والمؤسسات الأكاديمية وتم استرجاع (200) إستمارة وكان الغرض من ذلك هو تمكين الباحثة من معرفة نقاط الضعف والقوة وبالتالي تقويم واقع الحال هيئة استثمار في محافظة النجف.

سابعاً:عينة الدراسة study sample

تتمثل عينة الدراسة بهيئة استثمار النجف التي تُعَدُ إحدى الهيآت المهمة التي تسهم في تنشيط مستوى الاستثمار داخل المحافظة لتحقيق النهوض الاقتصادي، والعيّنة تشمل العاملين في الهيئة من جهة. شملت ايضاً المستثمرين من جهة أخرى. وبذلك فان عينة الدراسة تستند إلى طرفين أساسين في معادلة عينة الدراسة، إذ ان الطرف الأول وهم العاملون في الهيئة والمستثمرون وهم الطرف الثاني من المعادلة المذكورة. إذ تم توزيع الاستبانة عليهم للحصول على تصوراتهم عن دور النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الاستثمار.

ثامناً: منهج الدراسة Study method

اعتمدت الدراسة منهج تطبيقي في تناول موضوع البحث، فضلاً عن أنه أكثر عمقاً وشمولاً لكونه يعتمد مختلف طرق جمع البيانات على وفق أكثر من منهج منها الاستطلاعي والوصفي لضمان تقديم الصورة الأدق عن الموضوع قيد الدراسة، فضلاً عن ذلك فقد اعتمدت الباحثة منهج التحليل الكمي (Quantitative)[1] من خلال اعتماد النماذج الرياضية، فبموجبه يتم اختيار المؤشرات الكمية التي

على أساسها يتم التمييز بين المشاريع التي تحقق الاستغلال الأمثل للخارطة الاستثمارية. استعمال ايضا منهج التحليل النوعي (Qualitative)، لأجل الدخول إلى تفاصيل المشكلة التي لايمكن التعبير عنها كمياً.

وبخصوص الأساليب الكمية، فان الباحثة تسعى إلى استعمال مجموعة من الأساليب الكمية في هكذا تحليل وذلك مثل:

1) أساليب نظرية القرار Theory of Decision Methods

إذ تم استعمال مجموعة من المعايير المناسبة لبيئة اتخاذ القرار في حالة المخاطرة سيرد ذكرها في المبحث الثالث من دراستنا هذه.

2) أساليب التحليل الإحصائي Statistical Analysis Methods

اذ تم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية واستخرجت النتائج باستعمال البرنامج الحاسوبي(SPSS) .

المبحث الثاني

دور النافذة الواحدة في استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي

اولاً: ترشيق وتبسيط إجراءات العمل

إن ترشيق وتبسيط إجراءات العمل هو احد ألأهداف الأساسية للاستغلال الأمثل للوقت المتاح وتقليل إجراءات العمل غير الضرورية، ويتطلب ذلك تحليل ودراسة إدارة الوقت والحركة في المنظمات الإنتاجية والخدمية على حد سواء، وفيما يأتي توضيح لذلك.

1- إدارة الوقت والحركة في المنظمات

الوقت هذا المورد المهم الذي نال من الاهتمام مايكفي في الأديان السماوية والسنن النبوية وماورد عن أهل البيت (عليهم السلام)، في حين لم يأخذ الوقت من الاهتمام عند بني البشر في حياتهم اليومية وفي تجمعاتهم وتنظيماتهم الإدارية والإنسانية والاقتصادية المختلفة، ويحضى الوقت في المنظمات بشكل عام ومنظمات الأعمال بشكل خاص بأهتمام كبير ويتم تشكيل إدارات متخصصة لإدارته وجدولته ويتم من مدة إلى أخرى تقييم لهذه الإدارة.

تأسيساً على ماتقدم، لابد من امتلاك مهارات تنظيمية وإدارية ترتبط بالوقت الذي يتسم بالمواصفات اعلاه. إن مهارات التنظيم وإدارة الوقت ليست وراثية، فلا بد من تعلمها وممارستها من أجل أن تكون فعالة، إذ إن للأعتبارات أعلاه، فأن الوقت له ثمن ولابد من استغلاله من خلال تبادل نماذج وإجراءات سهلة الاستعمال لتنفيذ وحفظ السجلات، والجرد، وسجلات النشاط اليومي، بكفاءة التي من شأنها أن تؤدي إلى توفير الوقت[2] للوصفات الواردة أعلاه.

2- مفهوم إجراءات العمل

إن القواعد والإجراءات الإدارية من الضروريات التنظيمية، ولكن مع مرور الزمن يمكن أن تصبح هذه الوسائل غايات بحد ذاتها، ويشكل ذلك إرهاقا للموظفين والمتعاملين مع تلك التنظيمات التي تطبق هذه الآليات، اذ يشعر الموظف والمواطن أنهم عبيداً للتعليمات التي هي في الأصل من أجل خدمتهم[3].

كما قد تستعمل هذه الإجراءات استعمالاً سيئاً وغير سليم في بعض الحالات، فتصبح الإجراءات مع مرور الزمن طويلة ومعقدة وتؤدي إلى تأخير إنجاز الأعمال وإلى التذمر، لذلك ظهرت الحاجة إلى وجود استراتيجيات تعمل على خدمة المواطنين منها: تبسيط الإجراءات الإدارية، وتخليصها من التعقيد والغموض والتغلب على ظاهرة الروتين التي تسود المنظمات من خلال تقليص الأعباء غير الضرورية.

وبشكل عام يُعَرِف المتخصصون في العلوم الإدارية إجراءات العمل على إنها قائمة متسلسلة من مكونات منظومة العمل الإداري (القواعد، الإجراءات، البيانات، المعلومات، المعرفة) يمكن تعريف إجراءات العمل بوصفها: الخطوات التفصيلية أو المراحل التي تمر بها المعاملة من البداية إلى النهاية، والإجراءات هي سلسلة من العمليات الكتابية يشترك فيها عدد من الناس في إدارة ما، أو في عدة إدارات، وتصمم لأجل التأكد من أن العمليات المتكررة تعالج بطريقة موحدة[4]، وبهذا فإن الإجراءات بوصفها الخطوات التفصيلية التي تُتَبع في تنفيذ عملية معينة ستؤدي إلى تجنب الفوضى في العمليات عن طريق تحديد الخطوات التفصيلية التي يجب إتباعها.

3- الشفافية الإدارية والقضاء على الفساد الإداري

مفهوم الشفافية الإدارية

إرن الشفافية في الفكر الإداري تُعْرفَ بكونها وضوح التشريعات وسهولة فهمها، واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها، وتبسيط الإجراءات والقضاء على الروتين، ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها كي تكون متاحة للجميع، وتوفير مناخ يسوده الثقة، وتمكين المعنيين في الخدمة التي تقدمها المؤسسة من تحمل مسؤولياتهم في إدارة المؤسسة، فالشفافية منهاج عمل وحياة مستمرة لإدارة الأحداث اليومية وشفافية العلاقات الرأسية والأفقية في أركان العمل المؤسسي، والشفافية كمبدأ إداري في المؤسسات تمتد لتشمل بعض الممارسات التي تصب في مجال اتخاذ القرارات وإدارة الموارد البشرية والهياكل التنظيمية والتعليمات والاتصال والعلاقات والتطوير الإداري.

كما وتعني الشفافية توفر نفس المعلومات لجميع الأفراد، فجعل الأمور شفافة يعني القضاء على تباين المعلومات، وذلك عن طريق توفير معلومات متماثلة لمن لا يستطيع الوصول إليها، مما يسهم في عدم معارضة الأفراد للتغيير[5].أن جميع التعريفات تهدف إلى جوهر واحد يرتبط بكلمات أربعة هي:

1- المصداقية
2- الإفصاح
3- الوضوح
4- المشاركة

ثانياً: استقطاب الاستثمار الأجنبي والمحلي

1- مفهوم الاستثمار

الاستثمار بشكل عام هو مفهوم اقتصادي يقصد به يعُرِّفَ الاستثمار " التخلي عن الموارد التي يستخدمها في الحاضر، على أمل الحصول عليها في المستقبل على شكل أرباح في مدة زمنية محددة إذ أن الإيراد الكلي يكون أكبر من التكاليف الأولية للاستثمار " [6]

يعدّ الاستثمار من دعائم برامج التنمية الحضرية، وإن المشاريع العمرانية ومخططات التطوير الصناعية والاقتصادية وتوفير الخدمات والمرافق العامة لن تكون ذات منفعة ما لم يتوفر الحجم الكافي من الاستثمارات اللازمة لإنجاز تلك الخطط وتحويلها إلى واقع ملموس، كلمة الاستثمار لغوياً كلمة مشتقة من الثمر أي حمل الشجر وأنواع المال، ويقال ثمر الرجل ماله نماّه وأثمر الرجل كثر ماله[7] استثمر أي وظف ماله لزيادة دخله، وهو طلب الاستثمار أو للدلالة على طلب الحصول على الثمر والسعي للحصول عليه والانتفاع به[8] وهذا المعنى مأخوذ من قوله تعالى [[وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا]][9]، يعد الاستثمار من أهم الظواهر الاقتصادية السياسية الاجتماعية التي رافقت ونتجت عن ظاهرتي العولمة والانفتاح الاقتصادي في العالم.

ويُعَرّفُ الاستثمار ايضاً بأنّه مصدر رأس المال العيني الجديد الذي يعمل في زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال زيادة صافي رأس المال الحقيقي للمجتمع وتتكون عناصره من الموجودات والأرض والمباني والآلات والمكائن....الخ من وسائل الإنتاج[10].

ونستنتج من هذا التعريف، أن الاستثمار يتمحور حول مدة حياة الاستثمار والمردودية وفعالية العملية الاستثمارية – الخطر المتعلق بمستقبل الاستثمار.

وعلى هذا الأساس فإن المستثمر يقبل بمبدأ التضحية برغبته في الاستهلاك الحاضرة، ويتحمل المخاطرة، وبناءً عليه تكون علاقة طردية بين درجة المخاطر والعائد الذي يحص عليه في مدة معينة كلما كانت درجة المخاطرة عالية كلما كان العائد اكبر والعكس بالعكس، وتحتاج خطط التنمية الحضرية إلى توفير كم من الاستثمارات في مجالاتها مختلفة حسب الأولوية التي يمكن تقسيمها أساسا إلى استثمارات في مجال مشروعات الإسكان والتنمية العقارية والمرافق العامة وتطوير الخدمات بكافة أنواعها، وذلك بخلاف الاستثمارات المطلوبة لقطاع الصناعة والزراعة وغير ذلك من الأنشطة القطاعية، لقد أعطت الدولة خلال السنوات الأخيرة الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة والمشاركة بجزء ليس بالقليل في الاستثمار في مشروعات التنمية الحضرية وبخاصة في مشروعات الإسكان والتنمية العقارية ولكن الأمر يتطلب وجود وقفة لمراجعة وتقييم الموقف حاليا ودراسة ما أسفرت عليه نتائج التجربة خلال السنوات الأخيرة ومدى التزام تلك الاستثمارات وتوجيهاتها بالإستراتيجية القومية للتنمية الحضرية للدولة، نظراً لأهمية الاستثمارات والدور الذي تلعبه في تحقيق أهداف الفرد (المجتمع) والوحدات الاقتصادية ودفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الإمام. والشكل رقم (4) يوضح دورة حياة الفرصة الاستثمارية من البداية وهي تحديد الفرصة بالتركيز على مرحلة استحصال الموافقات لمنح الاجازة الى المرحلة الاخيرة وهي مرحلة اغلاق الاستثمار إذ احتساب الكلفة والقيمة وهي المرحلة الاخيرة من دورة حياة الفرصة الاستثمارية وهي مرحلة انطلاق المشروع رسميا[11].

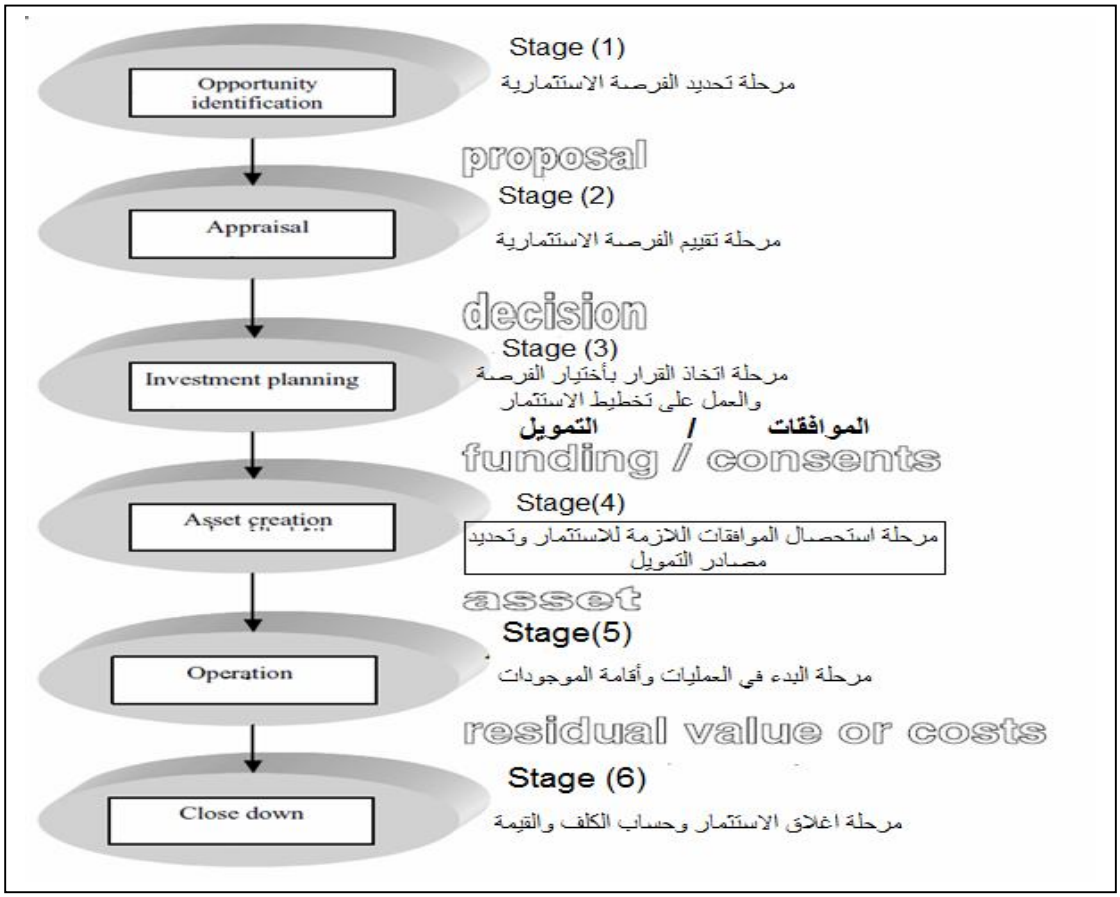

الشكل رقم (4) يمثل دورة حياة الاستثمار

Source: John Wiley & Sons, Ltd RAMP: the investment life-cycle –(2004 - page 69)

ثانياً: محددات الاستثمار Determinants of investment

يعدّ اي بلد يملك موارد اقتصادية وموارد بشرية سوقا استهلاكية كبيرة لكافة أنواع السلع والمنتجات، وستجد الشركات الأجنبية والعربية المستعدة لأخذ المخاطرة والعمل في الظروف الراهنة، أن هناك فرصاً استثمارية كافية وواعدة في العديد من القطاعات الاقتصادية، فإلى جانب إعادة بناءً البنية التحتية هناك عدد من المعوقات أو المحددات التي توجه دخول الشركات متعددة الجنسيات في أي بلد في العالم وهي:

أ- وجود ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في أي بلد أن أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية، إذ إن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار الأجنبي الخاص في أي بلد[12] .

ب- ارتفاع معدلات التضخم العالية في الاقتصاد أن التضخم يعد من المشاكل الاقتصادية البارزة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ويفقدها ميزتها في التعبير عن الندرة النسبية للموارد ويتناقض مع إمكانية جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية.

ج – ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد أي بلد في العالم يمتاز عموما، بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، أن القيام بالمشاريع لا يتطلب فقط توفر الأموال الاستثمارية، وإنما يتطلب وجود عوامل أخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة .

د- انعدام الشفافية البيئة الاقتصادية في أي بلد تفتقر إلى الشفافية لها دور مهم في القرار الاستثماري من خلال مدى توفر المعلومات التي تساعد المستثمر على إمكانية التنبؤ المستقبلي.

و- المشاكل الاجتماعية وما يترتب على ذلك من صراعات طائفية أو عرقية أو حكومية وبالتالي انعدام الأمن والاستقرار الداخلي.

ثالثاً: استقطاب الاستثمار Attracting of investment

1- مفهوم الاستقطاب من الناحية اللغوية

تشير لفظة الاستقطاب من الناحية اللغوية إلى جمع الأجزاء في ناحية واحدة، أما اصطلاحا فهو يعني كافة النشاطات وخاصة الإعلامية التي تجعل المنظمة محور جذب سواء للأموال أم الأفراد أم شيء آخر، أما في مجال دراستنا يشير الاستقطاب إلى كافة النشاطات التي تجعل من المنظمة محور جذب للأفراد الراغبين في الاستثمار والقادرين عليه، متى تتمكن من تعزيز الفرص الاستثمارية في سوق العمل، وبما يتناسب مع احتياجاتها، هو جذب مجموعة من الفرص الاستثمارية التي تعدّ القاعدة التي يمكن منها اختيار أو انتقاء أصلح فرصة لملأ احتياجات المنظمة .

كلمة الاستقطاب مأخوذة أصلا من القطبين الشمالي والجنوبي هناك قوه مغناطيسية في كل قطب تشكل هذه القوه قوة جذب، من هنا أصبح يطلق على جذب لفظ استقطاب مثل استقطاب الزبون هو جذب الزبون، واستقطاب الاستثمار هو جذب الاستثمار، وهناك أساليب وطرق تستعملها الدولة لجذب المستثمر حسب الاولوية للمواقع التي تحتاج الاستثمار. تقوم وجهة النظر هذه على افتراض أساس مؤداه أن كلا الطرفين يربطه علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد أو يستفيد من الأخر لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة، بمعنى أخر انه لا يوجد مباراة من طرف واحد ولكنها مباراة ذات طابع خاص يحصل كل طرف فيها على الكثير من العوائد، وان عملية الاستقطاب ماهي الاّ منظومة متكاملة تتشكل من أهداف ومدخلات وعمليات ومخرجات ونتائج وإن نجاح أو فشل الاستقطاب يمكن أن يتم من خلال مقارنة الأهداف مع النتائج فكلما استطاع جذب فرص استثمارية متميزة وان تقييم الاستقطاب من خلال عائده النهائي الذي يمثل حجم وقيمة الانجاز المحقق .

الاستقطاب من خلال منح الحوافز والتسهيلات والامتيازات وفقا للعديد من الأسس ومنها يمكن إن يتم ذلك وفقاً للأسس الآتية [13]:

أ- إسهام المشروع في تنمية وتطوير المناطق الجغرافية الأقل نمواً، فالمستثمر الذي يقيم مشروعا في منطقة أقل نمواً يمنح امتيازات أكثر من نظيره الذي يقيم مشروعه في منطقة أكثر نمواً.

ب- سهولة الإجراءات للحصول على تراخيص الاستثمار وإمكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار [14].

ج- المجال الاستثماري للمشروع، فالمشروعات الصناعية تمنح امتيازات أكبر من تلك التي تعمل في مجال الخدمات والتجارة.

د- مساهمة المشروع في التدفقات النقدية من العملات الأجنبية.

هـ- مدى مساهمة المشروع في خلق فرص العمل وتنميتها.

2- عوامل استقطاب الاستثمار

تلقى الاستثمارات اهتماما متزايدا لدول العالم خاصة دول العالم الثالث وتوجه السياسات الاستثمارية الوطنية بشكل متزايد نحو استراتيجيات جديدة للتنمية، معظم الحكومات تكون حريصة على جذب وتسهيل الاستثمار الأجنبي كوسيلة لبناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة. في الوقت نفسه فأن العديد من البلدان تعمل على تعزيز البيئة التنظيمية للاستثمارات الأجنبية، مما يجعل استعمال أكثر من السياسات الصناعية في القطاعات الإستراتيجية، هناك خطر مستمر لذلك يستوجب تشديد الفحص ومراقبة الإجراءات والتدقيق بشكل وثيق لأغراض الحماية. إن المحيط الاقتصادي الملائم لجذب الاستثمار هو المحيط المنفتح على العالم الخارجي ولذلك قام العراق بإصلاحات اقتصادية عميقة ملائمة للمستثمرين الأجانب من أجل إقامة المشاريع الاستثمارية تسعى كل دولة لتوفير عوامل وإجراءات تجعلها محط أنظار المستثمرين كما يأتي:

1- العوامل المرتبطة بالموقع ونوعية الاستثمار (زراعي، صناعي، تجاري، صحي، سياحي).

2- العوامل المرتبطة بمزايا التكلفة(يتم عرض فرص ذات كلفة منخفضة) .

3- العوامل المرتبطة بحجم السوق والخدمات المساندة لنجاح الاستثمار .

4- إجراءات تشجيعية ذات طابع ضريبي ومالي .

6- تقديم تسهيلات إدارية ملموسة لاستقطاب الاستثمار ويذهب المتخصص في النشاطات الاستثمارية، إذ كونها تمتد لمدد مستقبلية طويلة ولذلك يمكن إعادة صياغة ماورد أعلاه من عوامل وتسميتها كما يأتي:

اولاً: إستراتيجية الاستقطاب المرتبطة بالموقع .

ثانياً: إستراتيجية الاستقطاب المرتبطة بالكلفة .

ثالثاً: إستراتيجية الاستقطاب المرتبطة بحجم السوق والخدمات السائدة .

رابعاً: إستراتيجية الاستقطاب باستعمال التحفيز المالي والضريبي.

خامساً: إستراتيجية الاستقطاب باستعمال التحفيز غير المالي.

سادساً: إستراتيجية الاستقطاب باستعمال التسهيلات الإدارية الملموسة ومنها النافذة الواحدة.

رابعاً: مفهوم النافذة الواحدة Concept One Stop Shop

النافذة الواحدة هي تعبير مجازي يقصده الدخول إلى المنظمة أو الهيئة وانجاز كافة متطلبات الحصول على الفرصة الاستثمارية من محطة واحدة أو باب واحد كما هو واضح بالشكل رقم (4)، وهي من الإستراتيجيات الخاصة بعملية التحفيز والاستقطاب ذات الطابع الإداري أو الإجرائي فمن المعلوم إن المستثمر عندما تتوفر لديه الرغبة بخصوص اقتناص فرصة استثمارية في موقع معين من مواقع الخارطة الاستثمارية، فان عليه مراجعة مجموعة من الدوائر ذات العلاقة بأطلاق إجازة الاستثمار، ومن اجل ذلك يتم انتخاب ممثل عن هذه الدوائر وتجميعهم في مكان واحد كما هو واضح في الشكل المذكور اعلاه، وبشكل دائم يعتمد البعد الزمني والإداري والاجتماعي وغيرها من الأبعاد ذات الطبيعة الإستراتيجية، وعليه فان هيآت الاستثمار تحقق اكبر استفادة ممكنة من خلال جمع كل الإطراف المعنية

في مكان واحد لتشجيع المستثمر وإبعاده عن كل إشكال الابتزاز والمساومات، وبشكل عام فان المتخصصون في هذا الجانب يتفق على الأبعاد الآتية :

1- البعد الزمني : يستخدم هذا البعد في تحديد زمن منح الإجازة والمدة الزمنية اللازمة لاستكمال الإجراءات الإدارية اللازمة.[15]

2- البعد الإداري: تتعلق بسير عمل إجراءات المعاملات الإدارية لمنح إجازة الاستثمار وتسهيل عمل المشروعات وتيسير تعاملها مع الأجهزة الحكومية المختصة .

3- البعد الاجتماعي النفسي: تشمل العادات والتقاليد الإجتماعية السائدة في البلد ومدى إمكانية تعايش المستثمر مع تلك العادات والتقاليد، تهيئة وترويج الأجواء النفسية الجيدة من خلال تقليل الجهد والكلفة التي تعمل على استقطاب المستثمر[16] .

4- البعد الأمني : الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي من المحددات التي تقف عائقاً أمام تدفقات الإستثمارات الأجنبية بل ساهمت في هروب رؤوس الأموال الوطنية ليتم إستثمارها خارج البلد وظاهرة عدم الاستقرار السياسي والأمني من أهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة في أي دولة كانت متقدمة أو نامية هي، إذ أن انعدام الأمن هو العدو الأول للاستثمار .

5- البعد القانوني: سن قوانين وتشريعات تؤدي إلى التأثير في حجم ونوعية الاستثمارات، وبالأتي تغير نظرة المستثمر والعمل على استقطابه.

مفهوم النافذة الواحدة يتم توضيحها على[17] "إن الفكرة الأساسية هي أن المستثمر لن يكون له سوى أن يكون على اتصال مع كيان واحد للحصول على كافة الأوراق اللازمة في عملية مبسطة ومنسقة واحدة، بدلا من الاضطرار إلى الذهاب من خلال متاهة من الهيآت الحكومية المختلفة، ويتم بناء منظومة إدارية وهيكل تنظيمي يوضح المواقع الخاصة بتقديم الخدمة كما هو واضح في الشكل رقم (5) "تعدّ النافذة الواحدة ظاهرة عالمية متقدمة من أهم أهدافها الوقوف بوجه الفساد الإداري وقد طبقت في كثير من بلدان العالم تم الحصول على نتائج ممتازة من خلال اختصار الموافقات التي كانت تذهب إلى المديريات خلال أشهر أصبحت تنجز خلال أيام معدودة وذلك بواسطة قنوات الاتصال في النافذة الواحدة على جمع كافة الجهات المعنية في مكان واحد، بل في تفويض ممثلي هذه الجهات باتخاذ القرار المناسب، أما إذا مابقيت مكونات ومحتويات المعاملة المعقدة تسير باليات الروتين ذاته، على مافيها من كثرة المراجعات والإحالات والتوقيعات والأختام والرسوم المالية المتعددة والمزدوجة والمكررة أحيانا، وفي نفس الجهة أو على مستوى جميع الجهات وتحت مسميات لرسوم متشابهة. تعمل نظام النافذة الواحدة في استقبال وتسيير معاملات المواطنين بكل سهولة ويسر، وخلال وقت قياسي ضمن صالة واحدة، وهذه الإستراتيجية سترفع مستوى الخدمات المقدمة إلى المستثمرين من أجل قضاء حاجاتهم بيسر وسهولة ودون عراقيل، هي عملية تمكين الموظفين من خلال نقطة وصول واحدة لمعاملات والبيانات[18].

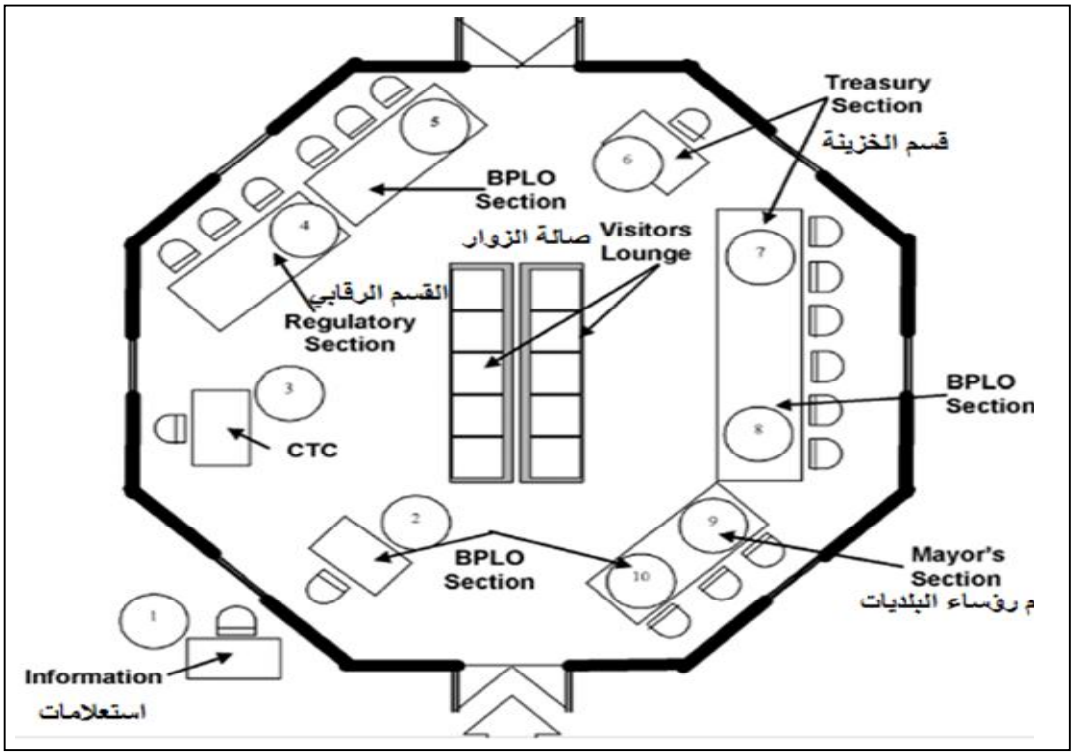

الشكل رقم (5) نموذج عام لمواقع العمل التي تقدم الخدمة للمستثمر على أساس النافذة الواحدة
Source: Ferreira Edmund, Erasmus Darelle "Sample One-Stop Shop",2009:154

وأخيراً وتأسيساً على ماتقدم من تفسيرات وتوضيحات يمكن تقديم مفهوم شامل للنافذة الواحدة بوصفها سلسلة مترابطة ومتكاملة من الإجراءات الإدارية التمهيدية والتفصيلية في عملية منح الإجازة الاستثمارية، منذ أن تكون فكرة إلى غاية إقرار قبول تلك الفرص المتاحة أو رفضها، وهذه النافذة تكون ملمّة من مختلف الجوانب الإدارية و التسويقية والفنية .

خامساً: المبادئ الأساسية للنافذة الواحدة

في الدول المتطورة وكذلك في الدول النامية في جميع أنحاء العالم هناك فرصا كبيرة في تحسين خدمة العملاء وخفض تكاليف الخدمة وذلك عن طريق تحول إستراتيجية الحكومات إلى النافذة الواحدة في تقديم الخدمات، أن هناك خمسة مبادئ رئيسية تتمحور حول النافذة الواحدة وهي[19]:

1. الاستماع لعملاء
2. كسر الحواجز
3. التحسين المستمر من خلال ملاحظات وشكاوي العملاء
4. معايير الخدمة تتمحور حول تحديد العملاء
5. تمكين متخذي القرار في النافذة الواحدة من السيطرة على سير العمل وتسهيل الإجراءات ليتمكنوا من تخفيف الأعباء الإدارية .

ان هذه المباديء ينبغي أن تشجع من قبل الدولة بشكل كبيرٍ من خلال التخطيط وتصميم المراحل؛ لنافذة الواحدة(OSSs)[20] كحل للمشاكل المرتبطة بتقديم الخدمات، إذ ان المفتاح في هذه الحالة هو"تقديم خدمات كرزمة معاً في ظل مكان واحد" لدعم وترشيق الإجراءات، ويحتاج ايضاً إلى أن تكون

مرنة إذا أريد لها أن تكون استجابة لاحتياجات المجتمع المختلفة. وفي ظل هكذا أنواع من أنظمة النافذة الواحدة يكون الهاجس الأساس لمتخذي القرار هو تحقيق مايأتي:

1. **السرعة Speed**– الوقت المستغرق لتقديم الخدمة يجب أن تكون أقصر مدة ممكنة لكلا العميل والمنظمة .
2. **إشراك Engagement** – يجب أن ينظر إلى الطريقة التي يتم بها تقديم الخدمات للمواطن.
3. **استجابة Responsive**– يجب أن تكون هناك آلية 'ذكي' في المكان لمعالجة أي تباين أو تفاوت في مستويات تلبية الخدمة .
4. **القيمة Value**– العميل يحتاج إلى التأكد بأن النافذة الواحدة فعالة من حيث التكلفة، وتحركها القيمة من خلال نتائج العملاء، وليس عمليات إدارة[21].

5- **الاندماج Integration** – وهي النافذة الواحدة يجب أن تكون متكاملة بسلاسة، يجب أن تكون هناك سياسة "الباب الخطأ ' للعملاء.

6. **الاختيار Choice**– ينبغي أن يكون هناك قنوات متعددة لتقديم الخدمات، حتى يمكن للعملاء أن يكون 'قنوات خيار'، تبعا لاحتياجات محددة في أوقات محددة .
7. **الخبرة Experience**– التخصص قي تقديم الخدمة هو ضروري لضمان أن خدمة العملاء هي على قدم المساواة مع ما يتلقون في القطاع الخاص.

سادساً: **تقويم دور النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية**

من اجل تقويم دور النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية، يتطلب الأمر تقسيم أهداف الاستثمار إلى ثلاث مستويات وهي :

اولاً: الأهداف القصيرة الأجل للاستثمار

أن دور النافذة الواحدة في هكذا نوع من الأهداف يستند إلى مايأتي:

1- تحليل أنشطة الاستثمار، وتقليص عدد الوثائق والمدة اللازمة لإنجازها .

2- تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الحد من تكاليف المعاملات التجارية، ومواءمة النظم والإجراءات المتبعة في المؤسسات الوطنية، وذلك بالتوافق مع المعايير الدولية وتحسين الشفافية، وزيادة العائدات المالية، وتعزيز الضوابط الإدارية[22].

ثانياً: الأهداف المتوسطة الأجل

أن دور النافذة الواحدة في هكذا نوع من الأهداف يستند إلى مايأتي:

1- تطوير الفرص الاستثمارية بين القطاعين العام والخاص لتلبية أولويات المدينة أو الموقع الجغرافي في مجال التنمية المستدامة .

2- تطوير نظم حديثة لإدارة الخدمات اللوجستية.

ثالثاً: الأهداف الطويلة الأجل

إن دور النافذة الواحدة في هكذا نوع من الأهداف يستند إلى مايأتي:

1- تطوير قدرة البلد على إنشاء ربط شبكي في المستقبل مع البلدان والأقاليم التي لديها بيئة استثمارية الكترونية .

2- تسهيل الاستثمار عبر الحدود، وتحسين التنافسية التجارية، وتعزيز مشاركة البلد في الأسواق الإقليمية والعالمية، من خلال التحول إلى الاستثمار بلا وثائق ورقية.

في ضوء ماتقدم من أهداف الاستثمار فان دور النافذة الواحدة يصب في اتجاه تكثيف عملية الإصلاح الاقتصادي، وجعل اقتصادها مستقراً سياسيا وخالٍ من الصراع الداخلي أن يقطع شوطا طويلا نحو جعل الدولة واجهة جذابة للاستثمار الأجنبي والمبادرات الجارية مثل زيادة تبسيط القواعد واللوائح لتوفير الزخم اللازم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل مع قوانين العمل المفرطة والقانون والنظام مشاكل داخلية، وأخيراً إجراء تخفيف لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها[23].

سابعاً: إجراءات النافذة الواحدة في منح إجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع[24]

بشكل عام هنالك قواعد عامة ينبغي على أي جهة متخصصة بمنح إجازة الاستثمار، إذ تتولى دائرة النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار إصدار إجازة الاستثمار وعلى وفق الخطوات الآتية:

1- تقديم طلب من المستثمر إلى الهيئة يبين رغبته بالاستثمار والمجال المراد الاستثمار فيه.

2- ملأ استمارة طلب الإجازة .

3- تقديم كفاءة مالية من مصرف معتمد.

4- تقديم تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية.

5- تقديم جدول زمني لانجاز المشروع، فتقوم هيئة الاستثمار بانجاز إلاجازة الاستثمارية في مدة زمنية لا تتجاوز (45) يوما من تاريخ تقديم الطلب إليها .

المبحث الثالث

التحليل الكمي والنوعي لدور النافذة الواحدة في البحث عن الامثلية في جذب الفرص الاستثمارية

صدق وثبات فقرات الاستمارتين ومقاييس الدراسة

- **إجراءات الصدق**

قامت الباحثة بحساب صدق الاستبيان بطريقتين:

1- الصدق البنائي:

تمس حساب الصدق البنائي بطريقة الاتساق الداخلي باستعمال معامل ارتباط سبيرمان Spearman Coefficient وذلك من خلال معرفة مدى ارتباط فقرات استمارات الاستبيان مع محورها، ومدى ارتباط الدرجات الكلية للمحاور مع الدرجة الكلية لاستمارات الاستبيان.

1-1- أجري حساب قيم معاملات ارتباط سبيرمان لاستمارة الاستبيان (النافذة الواحدة) بين درجة كل فقرة ومحورها وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة ومحورها لاستمارة الاستبيان (النافذة الواحدة)
(ن=100)

المحور	الفقرة	معامل الارتباط	المحور	الفقرة	معامل الارتباط
الإداري	1	0.900**	الزمني	1	0.889**
	2	0.930**		2	0.920**
	3	0.916**		3	0.912**
	4	0.874**		4	0.910**
	5	0.884**		5	0.924**
	6	0.893**		6	0.919**
	7	0.920**			
	8	0.920**			
القانوني	1	0.876**	الأمني	1	0.882**
	2	0.901**		2	0.883**
	3	0.928**		3	0.894**
	4	0.891**		4	0.914**
	5	0.910**		5	0.916**
	6	0.894**		6	0.925**
الاجتماعي	1	0.898**			
	2	0.918**			
	3	0.883**			
	4	0.928**			
	5	0.919**			

2-1- وأجري حساب قيم معاملات ارتباط سبيرمان لاستمارة الاستبيان (استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية) بين درجة كل فقرة ومحورها وكما موضح في الجدول رقم (1).

جدول رقم (2) قيم معاملات الارتباط بين كل فقرة ومحورها لاستمارة الاستبيان (استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية) (ن=100)

المحور	البعد	الفقرة	معامل الارتباط	البعد	الفقرة	معامل الارتباط
الفرص الاستثمارية الخارجية	الاستقطاب	1	0.855**	التوزيع	1	0.903**
		2	0.720**			
		3	0.759**		2	0.882**
		4	0.867**			
		5	0.889**		3	0.899**
		6	0.877**			
		7	0.855**		4	0.888**
		8	0.817**			
		9	0.816**		5	0.862**
		10	0.876**			

الفرص الاستثمارية الداخلية		الاستقطاب		التوزيع	
	1		0.784**	1	0.830**
	2		0.894**	2	0.887**
	3		0.885**	3	0.927**
	4		0.794**	4	0.893**
	5		0.847**	5	0.936**
	6		0.858**		
	7		0.892**		

تشير البيانات في الجدولين السابقين (1) و(2) إلى إن جميع الفقرات ترتبط مع محورها عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.01$)، مما يؤكد اتساق جميع العبارات مع محاورها وتمتع الفقرات بصدق بنائي عالٍ.

1-3- كما تم حساب قيمة معاملات ارتباط كل محور من محاور استمارة الاستبيان

جدول رقم (3) قيم معاملات الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان (النافذة الواحدة) مع الدرجة الكلية للاستمارة

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط
الإداري	8	0.898**
الزمني	6	0.918**
القانوني	6	0.883**
الأمني	6	0.928**
الاجتماعي	5	0.919**

1-4- وتم حساب قيمة معاملات ارتباط بعدي المؤثرات في استمارة الاستبيان

جدول(4) قيم معاملات الارتباط بين محاور استمارة الاستبيان (استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية) مع الدرجة الكلية للاستمارة

المحور	عدد الفقرات	معامل الارتباط
الفرص الاستثمارية الخارجية/ الاستقطاب	10	0.944**
الفرص الاستثمارية الخارجية/ التوزيع	5	0.972**
الفرص الاستثمارية الداخلية/ الاستقطاب	7	0.972**
الفرص الاستثمارية الداخلية/ التوزيع	5	0.967**

تشير البيانات في الجدولين السابقين (3) و(4) إلى أن الدرجة الكلية للمحاور مرتبطة مع الدرجة الكلية للاستبيان عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.01$) مما يؤكد اتساق جميع المحاور مع الدرجة الكلية للاستبيان، وتمتعها بصدق بنائي عالي.

2 - الصدق التمييزي :

وبغية حساب الصدق التمييزي للفقرات، أتبعت الباحثة الخطوات الآتية:

ولغرض معرفة الفروق الإحصائية بين المجموعتين تم استعمال اختبار Paired t-test، ويبين الجدولين(5) و(6) نتائج الاختبار.

جدول رقم (5) قيمة (t) للفروق بين مجموعتي منخفضو و مرتفعو الدرجات لكل محورو إجمالي استمارة الاستبيان (النافذة الواحدة) باستعمال اختبار Paired t-test.

المحور	المجموعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة tالمحسوبة	الارتباط	قيمة الدلالة
الإداري	منخفضو الدرجات على المحور	24.59	1.89	80.158	0.889	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	38.22	1.87			
الزمني	منخفضو الدرجات على المحور	17.96	2.03	47.645	0.834	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	28.85	1.29			
القانوني	منخفضو الدرجات على المحور	18.26	1.97	67.784	0.925	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	28.70	1.54			
الأمني	منخفضو الدرجات على المحور	19.59	1.80	42.349	0.766	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	29.22	1.15			
الاجتماعي	منخفضو الدرجات على المحور	15.30	1.38	44.028	0.792	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	23.26	1.51			
إجمالي الاستمارة	منخفضو الدرجات على الاستمارة	96.22	8.59	72.063	0.904	0.00
	مرتفعو الدرجات على الاستمارة	147.48	7.36			

$t\text{-tabulated}_{(\alpha=0.01, df=26)} = 2.056$

جدول رقم (6) قيمة (t) للفروق بين مجموعتي منخفضو ومرتفعو الدرجات لكل محور وإجمالي استمارة الاستبيان (استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية)باستعمال اختبار Paired t-test

المحور	المجموعة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	الارتباط	قيمة الدلالة
الفرص الاستثمارية الخارجية/ الاستقطاب	منخفضو الدرجات على المحور	30.59	4.55	33.398	0.867	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	46.37	3.00			
الفرص الاستثمارية الخارجية/ التوزيع	منخفضو الدرجات على المحور	14.04	2.47	35.239	0.860	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	22.93	1.77			
الفرص الاستثمارية الداخلية/ الاستقطاب	منخفضو الدرجات على المحور	20.81	3.08	34.799	0.843	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	33.00	1.84			
الفرص الاستثمارية الداخلية / التوزيع	منخفضو الدرجات على المحور	14.26	2.43	35.714	0.889	0.00
	مرتفعو الدرجات على المحور	23.52	1.40			
إجمالي الاستمارة	منخفضو الدرجات على الاستمارة	80.37	11.91	32.244	0.824	0.00
	مرتفعو الدرجات على الاستمارة	125.19	7.26			

$t\text{-tabulated}_{(\alpha=0.01, df=26)} = 2.056$

نلاحظ من الجدول(5) و(6) أن الفروق بين المجموعتين منخفضو ومرتفعو الدرجات هي فروق ذات دلالة معنوية إذ أظهرت قيم (t) المحسوبة لجميع المحاور في استمارتي الاستبيان أنها دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية ($\alpha \leq 0.01$)، إذ كانت قيم (t) المحسوبة عند مستوى دلالة

إحصائية ($\alpha \leq 0.01$)أعلى من الجدولية (t)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين،تمتع استمارتي الاستبيان بالصدق التمييزي العالي.

- **إجراءات الثبات**

تم الاعتماد على طرق الاتساق الداخلي (معامل جتمان ومعادلة سبيرمان براون ومعامل ألفا كرونباخ) في استخراج الثبات ويقصد به الثبات في الأداء على جميع فقرات الاختبار[25].

قامت الباحثة بحساب معامل ثبات الاختبار بطريقتين هما:

1- طريقة التجزئة النصفية Split- Half :

تم تقسيم أبعاد استمارة الاستبيان إلى مجموعتين متجانستين، واستخدم اختبار الموثوقية لبيان تجانس العينات ودرجات الجزأين في حساب معامل الارتباط بينهما فنتج معامل ثبات نصف الاختبار، ومعادلة سبيرمان براون لحساب معامل ثبات الاختبار كله بعد تصحيح طول الاختبار وكذلك معامل جتمان للتجزئة النصفية للمجموعتين غير المتساويتين وكما مبين بالجدولين(7) و(8).

جدول رقم(7) إحصائية التجزئة النصفية لاستمارة الاستبيان (إستراتيجية النافذة الواحدة)

المحور	عدد الفقرات	معامل سبيرمان- براون	معامل جتمان
الإداري	**8**	0.948	0.948
الزمني	**6**	0.931	0.930
القانوني	**6**	0.926	0.924
الأمني	**6**	0.949	0.946
الاجتماعي	**5**	0.896	0.883
إجمالي الاستمارة	**31**	0.983	0.922

جدول رقم(8) إحصائية التجزئة النصفية لاستمارة الاستبيان(استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية)

المحاور	عدد الفقرات	معامل سبيرمان- براون	معامل جتمان
الفرص الاستثمارية الخارجية/ الاستقطاب	10	0.946	0.946
الفرص الاستثمارية الخارجية/ التوزيع	5	0.963	0.963
الفرص الاستثمارية الداخلية/ الاستقطاب	7	0.929	0.929
الفرص الاستثمارية الداخلية/ التوزيع	5	0.961	0.960
إجمالي الاستمارة	27	0.978	0.977

يتضح من الجدولين السابقين أن معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية في جميع المحاور التي تضمنتها استمارتي الاستبيان هي معاملات ثبات مرتفعة ومقبولة للباحثة إذ أكدت[26] أن قيم معامل الارتباط للتجزئة النصفية البالغة (0.60) فأكثر تعد مقبولة إحصائيا.

1- معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha

تعتمد معادلة ألفا كرونباخ على تباينات فقرات الاستبيان، لذا قامت الباحثة بحساب معامل الثبات لكل محور ومن ثم قامت بحساب معامل ثبات لإجمالي استمارة الاستبيان.

جدول رقم(9) قيم ثبات الفا كرونباخ لمحاور استمارة الاستبيان (إستراتيجية النافذة الواحدة)

المحاور	عدد الفقرات	معامل ثبات الفا كرونباخ	متوسط الارتباطات
الإداري	8	0.965	0.900
الزمني	6	0.954	0.871
القانوني	6	0.943	0.862
الأمني	6	0.914	0.904
الاجتماعي	5	0.897	0.807
إجمالي الاستمارة	31	0.985	0.967

جدول رقم(10) قيم ثبات الفا كرونباخ لمحاور استمارة الاستبيان (استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية)

المحاور	عدد الفقرات	معامل ثبات الفا كرونباخ	متوسط الارتباطات
الفرص الاستثمارية الخارجية/ الاستقطاب	**10**	0.957	0.898
الفرص الاستثمارية الخارجية/ التوزيع	**5**	0.960	0.928
الفرص الاستثمارية الداخلية/ الاستقطاب	**7**	0.927	0.868
الفرص الاستثمارية الداخلية/ التوزيع	**5**	0.961	0.925
إجمالي الاستمارة	**27**	0.974	0.957

تظهر البيانات في الجدول(9) أن قيم معامل الثبات لإجابات المبحوثين على محاور النافذة الواحدة عالية، وهي تدلل على ثبات مرتفع، كما اظهر معامل الثبات المحسوب للدرجة الكلية للاستبيان (0. 985) درجة عالية.وتبين البيانات في الجدول(10) أن قيم معامل الثبات لإجابات المبحوثين على محاور استمارة الاستبيان (استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية) تتراوح بين (0.927-0.961)، وهي تدلل على ثبات مرتفع، تعد قيم معامل الفا كرونباخ مقبولة إحصائيا عندما تكون هذه القيم مساوية أو اكبر من (0.75) في البحوث الإدارية والسلوكية والتربوية[27].

تمتع استمارتي الاستبيان بثبات جيد ومقبول لدى الباحثة وهي بذلك قد تكون قد تقاربت جدا مع معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية وهذا يدل على أن الاستبيانين يتصفان بثبات قياسي عالي

- **اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:** هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من أبعاد النافذة الواحدة وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية.من خلال اختبار صحة الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها أو عدم صحتها وكما يأتي:

1-اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

فرضية العدم (H01):لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الزمني(x1) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

الفرضية البديلة (H11): توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الزمني(x1) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

2-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

فرضية العدم (H02): لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الإداري (x2)وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

الفرضية البديلة (H12): توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الإداري (x2) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

3- اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

فرضية العدم (H03): لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الاجتماعي والنفسي (x3) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

الفرضية البديلة (H13): توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الاجتماعي والنفسي (x3) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

4-اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

فرضية العدم (H04): لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الأمني (x4) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

الفرضية البديلة (H14): توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد الأمني (x4) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

5-اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

فرضية العدم (H05): لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد القانوني (x5) وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

الفرضية البديلة (H15): توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين البعد القانوني (x5)وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)

وعلى ضوء ما تقدم بتأكيد العلاقة ذات الدلالة المعنوية بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بأبعاد النافذة الواحدة والمتغير التابع ممثلا بعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية فان هذا يقودنا إلى قبول الفرضية الرئيسة الثالثة التي تنص على ان "**هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من أبعاد النافذة الواحدة وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية** ".

تحليل علاقة التأثير للأبعاد النافذة الواحدة المختلفة في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية وما ينبثق عنها من فرضيات فرعية. استعمل لهذا الغرض نموذج الانحدار البسيط وتمت الاستعانة بإحصاءات الاختبار (F) لمعرفة معنوية الأثر بين المتغيرات.

- **اختبار الفرضية الرئيسة الرابعة:**

أن الأبعاد المختلفة النافذة الواحدة تؤثر في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية، ومن هذه الفرضية الرئيسية يمكن استنباط الفرضيات الفرعية الأتية، من خلال الدلالات الإحصائية للاختبار وكما يأتي:

1-الفرضية الفرعية الأولى

فرضية العدم (H01): ليس للبعد الزمني(x1) تأثير ذي دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

الفرضية البديلة (H11): للبعد الزمني(x1) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

ان نتائج أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لغرض قياس تأثير البعد الزمني (x1) في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

2- الفرضية الفرعية الثانية

فرضية العدم (H02): ليس للبعد الإداري(x2) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

الفرضية البديلة (H12):للبعد الإداري(x2) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

3- الفرضية الفرعية الثالثة

فرضية العدم (H03): ليس للبعد الاجتماعي والنفسي (x3) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

الفرضية البديلة (H13): للبعد الاجتماعي والنفسي (x3) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

ان نتائج أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لغرض قياس تأثير البعد الاجتماعي والنفسي(x3) في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

4- الفرضية الفرعية الرابعة

فرضية العدم (H04): ليس للبعد الأمني(x4) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

الفرضية البديلة (H14):للبعد الأمني(x4) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

نتائج أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لغرض قياس تأثير البعد الأمني(x4)في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

5- الفرضية الفرعية الخامسة

1. فرضية العدم (H05): ليس للبعد القانوني (x5) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)
2. الفرضية البديلة (H15):للبعد القانوني (x5) تأثير ذو دلالة معنوية في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية (Y)
3. ان أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط لغرض قياس تأثير البعد القانوني(x5)في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية(Y)

وبناءا على تحقق إمكانيات التأثير لأبعاد المختلفة النافذة الواحدة في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية على ضوء المخرجات الإحصائية لنموذج الانحدار البسيط المبينة فاننا يمكننا القبول بصحة الفرضية الرابعة التي تشير إلى "**أن الأبعاد المختلفة النافذة الواحدة تؤثر في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية**".

إما بخصوص الأساليب النوعية، فان بالإمكان تحديد أنواع مختلفة من هذه الأساليب الداعمة لعملية اتخاذ القرارات المتعلقة بترشيق حجم الإجراءات الإدارية في المنظمة، وهذه الأساليب هو بناء السيناريوهات وقد وقع الخيار على طريقة بناء السيناريوهات من النوع الأول أعلاه، وذلك نظراً لمتطلبات دراستنا الحالية، ولكونها تتفق وطبيعة مشكلة الدراسة، ويعرف السيناريو على انه مجموعة من الإجراءات المحتملة والبدائل الممكنة من اجل مواجهة موقف طارئ وهو أداة للتفكير التخيلي لمواجهة الأزمات المتوقعة مع التغلب على عنصر المفاجأة[28].

وبشكل عام يقدم المتخصصون في الإدارة الإستراتيجية لثلاثة أنواع من السيناريوهات وهي:-

1. السيناريو التشاؤمي.
2. السيناريو التفاؤلي.
3. السيناريو المعتدل.

المبحث الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1. إن الترشيق الإداري هو أحد ألاساليب الإدارية المهمة لمواجهة حالة ارتفاع التكاليف الإدارية والتأخير في انجاز المعاملات الخاصة بالمستثمرين .
2. النافذة الواحدة هو احد ألاساليب المتطورة الحديثة لموجهة الفساد الإداري الناتج من خلال الاحتكاك مابين الموظف والمستثمر والفوضى في أداء الأعمال، وان عدم تفعيل دور النافذة الواحدة في العمل الاستثماري يؤدي إلى عدم إنجاز الطلبات الاستثمارية في الأوقات المحددة لها قانوناً، وكذلك يؤدي إلى تعدد الجهات القطاعية المانحة للتراخيص والموافقات.
3. يحتاج الاستثمار الأجنبي إلى مناخ استثماري ملائم مكون من مجموعة من القوانين والسياسات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والإدارية إذ تتداخل هذه العوامل لتشكل وحدة واحدة لا يمكن التغاضي عنها في مجمل الوضع الاستثماري والاقتصادي للبلدان المضيفة.
4. تدرك المؤسسات المبحوثة أهمية الوقت وضرورة استعماله بشكل فعال ومنتج وذلك من خلال استعمالها لبعض الأساليب الإدارية لإدارة الوقت بكفاءة وفاعلية عن طريق تفويض الصلاحيات للموظفين في أداء العمل للاستغلال الوقت بالشكل الامثل في الهيئة المبحوثة.
5. كشف واقع الحال ومن خلال المعاينة والزيارات الميدانية وما تم إعداده من استمارات الاستطلاع والاستبيان أن واقع حال انجاز المعاملات الإدارية اللازمة للحصول على إجازة الاستثمار في هيئة استثمار النجف يتسم بالتعقيد والصعوبة والتخوف من مشكلات تتعلق بالفساد والنزاهة، رغم ان النظام الداخلي لهيئة الاستثمار رقم (3) لسنة 2009 يدفع بأتجاه عدم التعقيد، وبالأتي تسهيل عملية استقطاب الاستثمارات المختلفة الأجنبية والمحلية.

6- على ضوء النتائج التي تم الحصول عليها في مجال التحليل الكمي، فانْ بإمكان متخذ القرار في هيئة الاستثمار اعتماد الإستراتيجية المفضلة بالنسبة له اللازمة لاستقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية، وبذلك تتحقق الفرضية الخامسة التي جاءت في منهجية الدراسة ومفادها أن هنالك إمكانية لتوظيف

أساليب التحليل الكمي في تحديد دور النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الاجنبي والمحلي.

7- **أن** استعمال أسلوب بناء السيناريوهات بوصفها من أساليب التحليل النوعي تضع بيد متخذ القرار تصورات مختلفة عن كيفية استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية .

ثانياً: التوصيات

1. ضرورة وضع الآليات المختلفة اللازمة تفعيل النافذة الواحدة وتوجيه الدعم الكامل للعاملين على تنفيذها وذلك من خلال القرارات الإدارية والتنفيذية المركزية للحكومة بإلزام الجهات القطاعية تخويل مندوبيها كافة الصلاحيات بالموافقة والتوقيع دون الرجوع إلى تلك الجهات القطاعية وإيجاد سياسة عقابية أو انضباطية لمحاسبة المقصرين، لها أهمية كبيرة في تخليص الدولة من التكاليف ومضيعات الوقت وتعدد الجهات، التي تعرقل وتعطل العمل الإداري والمؤسسي وتقليل الإجراءات الإدارية وخصوصاً ما تعلق منها بالاستثمار الأجنبي.
2. لابد للدولة من توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة جاذبة للاستثمار الداخلي والخارجي من خلال العمل على منح الإجازة الاستثمارية من دون عراقيل إدارية روتينية.
3. إنشاء وحدات استثمار متخصصة وتنظيم حملات ترويجية للفرص الاستثمارية ذات الجودة العالمية، والحث على استعمال التكنولوجيا الحديثة واستعمال موارد ذات نوعية جيدة وتنويع المشاريع في الأسواق الدولية.
4. الاهتمام بنوعية الاستثمار المراد استقطابه وذلك من خلال الترويج الجيد له عن طريق المؤتمرات الوطنية والدولية، و عن طريق تنظيم الزيارات المستمرة والدورية للدول التي يرغب بجلب الاستثمارات منها، وتكون هذه الزيارات على مستويات مختلفة من الوفود الرسمية العامة والمتخصصة في مجال الاستثمار،بالإضافة إلى إقامة الدورات والندوات وورش العمل مع الدول المتقدمة في مجال الاستثمار بغية اكتساب الخبرات وتبادل المعلومات.
5. تشجيع عامل الثقافة الاستثمارية لدى العاملين من اجل فهم واستيعاب دور الاستثمار في دعم القطاعات الاقتصادية والتنمية الثقافية في العراق وتطوير وتدريب العنصر البشري وتأهيله للمستوى المطلوب وفق معايير نظام الجودة وتحسين الأداء.
6. التدخل تشريعياً بما يدعم القانون رقم (3) لسنة 2009هيآت الاستثمار جهات مستقلة وغير مرتبطة بوزارة مع بقاء ارتباطها بالمحافظ كونها إحدى الدوائر الحكومية في المحافظة، لأن هيآت الاستثمار إذا كانت (مستقلة) فتستطيع ممارسة صلاحياتها الإدارية والاستثمارية، أما إذا كانت (جهة غير مرتبطة بوزارة)، فيسمح لها بموجب هذه الصفة من التعامل مع العديد من القوانين المهمة التي تتطلب لتطبيق أحكامها أن تكون تلك الجهة أما مرتبطة بوزارة أو غير مرتبطة بوزارة ومن هذه القوانين ما يتعلق منها بالخدمة المدنية ورواتب وأجور الموظفين والإجازات الدراسية وانضباط موظفي الدولة وتضمين قيمة الأموال العامة وغيرها.

7. العمل على تفعيل أبعاد النافذة الواحدة بعد أن تم التحقق من "هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من أبعاد النافذة الواحدة وعناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية". والالتزام بكافة قيود النظام الداخلي لهيئة الاستثمار رقم (3) لسنة2009.
8. بناءً على ماتم التوصل إليه من نتائج والتي على أساسها تم التحقق من "أن الأبعاد المختلفة لإستراتيجية النافذة الواحدة تؤثر في عناصر استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية" فكلما استخدمت أبعاد النافذة بالشكل الصحيح كلما ارتفع معدل استقطاب المستثمر وتوزيع الفرص على الخارطة الاستثمارية حسب حاجة المحافظة.
9. استعمال أسلوب بناء السيناريوهات من قبل إدارة هيئة استثمار النجف كونه يضع بيد متخذ القرار تصورات مختلفة عن كيفية استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية إذ يمكن إن تعزز الجهود السابقة في سبيل دعم دور النافذة الواحدة كإستراتيجية لاستقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية في هيئة استثمار النجف وكذلك في الهيآت الأخرى.

أولا :المصادر العربية **Arabic References**

1-أبو طالب الهاشمي،(2007 /4/11)،***"شركات الاستثمار الحالي في العراق بين الواقع والطموح"***، جريدة الصباح.

2-أبو فارة، يوسف احمد، (2009)، ***"إدارة الأزمات مدخل متكامل"***،الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن.

3-الجلبي، سوسن شاكر رشيد (2007)، ***" أسس بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية"*** ، ط1، ديبونو للطباعة والنشر، عمان، الأردن.

4-الخرابشة، عمر محمد (2001) ***."بناء برنامج تدريبي لتطوير عمل الاتصال الإداري للعاملين في الجامعات الأردنية الرسمية في ضوء كفاياتهم العلمية"*** أطروحة دكتوراه فلسفة في الإدارة التربوية، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد.

5-دوران، رودي، ترجمة محمد سعيد جبارين(1985)، ***"أساسيات القياس والتقويم في تدريس العلوم"*** . دار الامل،عمان ،الأردن.

6-الشمري، أحمد هليل عبد عون، (2013)، ***"معوقات الاستثمار الأجنبي في العراق دراسة وفق قانون الاستثمار ر قم (13 لسنة 2006)"***، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية القانون، جامعة كربلاء.

7-عصفور، محمد شاكر، ***"أصول التنظيم والأساليب"***، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥

8-العقيدي محمد عبد الكريم منهل، (2009)، ***"عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية WTO"***، منشور في مجلة الزراعة العراقية.

9-علية، محمد بشير ،(1985)، ***"القاموس الاقتصادي"***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

10- الفضل، مؤيد عبد الحسين، (2008)، ***"الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة"***، الطبعة الأولى، ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان–الأردن.

11- القريوتي، محمد قاسم، (2010) ، ***"نظرية المنظمة والتنظيم"***، عمان، دار ألوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة.

12- الكفائي، عدنان رحيم نور علي، (2011)، ***"هيأت الاستثمار في المحافظات ودورها في التنمية المحلية"***.

13- محمد بن مكرم بن علي بن أحمد الأنصاري محمد بن جلال الدين مكرم بن نجيب الدين أبي الحسن علي بن القاسم بن حبقة بن محمد بن منظور،(1986)، ***"لسان العرب"***، الجزء الرابع ، طبعة مصححة ومنقحة ، دار الحديث ، القاهرة، مادة ثمر.

14- محمود الخطيب سفير جمهورية العراق، (2012)، ***"التعاون العربي الألماني"*** مجلة السوق غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية السوق.

15- الوظائفي مازن نجيب ، (2001)، ***"الإصلاح التشريعي والتنظيمي في سوق رأس المال الوطني ودوره في جذب الاستثمارات"***، المؤتمر العلمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أربد الأهلية، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية **English References**

1- Abdellah . Boughaba (1999), "***Analyse et évaluation de projets***", Berti edition, imprimé en France, Paris.

2- Breton, Albert et al ,(2007), "***The Economics of Transparency in Politics, Ashgate Organizations***", Oxford University Press, New York. st Publishing Limited, Braitain &USA.

3- David CameronBritish, Barry Farrell,(2012), ***"Transforming the citizen experience One Stop Shop "***for public services February.

4- Ferreira Edmund & Erasmus Darelle," ***Sample One-Stop Shop"*** Groenewald Darelle nd Edition, Juta and Company Ltd Administrative management.

5- Forsberg, Kevin, Mooz, Hal& Cotterman, Howard,(2005)"***Visualizing Project Management***"3rded, Canada, John Wiley & Sons, INC.

6- Guisingers ،S. E. ssotiates,(2002),"***investment ،Incontives and performance Requirements*** "،N. y. praeger.

7- John Bryden, Frank Rennie, Amanda Bryan, and Kirsty :Hay(2007),***"Critical Factors in the Success of One Stop Shops as a Model of Service Delivery within Rural Locations"***

8- Martin Todevski,Smilka Janeska- Sarkanjac, Dimitar Trajanov, (2013), A Case Study,***"Analysis of Introducing one Stop Shop' of the Republic of Macedonia Administrative".*** Transylvanian Review of Administrative Sciences, No. 38 .

9- Salem Convention Center (SCC)Wednesday (2014), ***"Organization & Time Management for Maintenance"***

10- Stone, Andrew. (2006) ,***"Establishing a Successful One Stop Shop: The case of Egypt."***

هوامش البحث

(1) الفضل، مؤيد عبد الحسين (الأساليب الكمية والنوعية في دعم قرارات المنظمة " الوراق، عمان 2008).

(2) Salem Convention Center (SCC)Wednesday 2014:1, Organization & Time Management for Maintenance

(3) القريوتي، محمد قاسم، نظرية المنظمة والتنظيم، عمان، دار الوائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ٢٠١٠: ٤١٢

(4) عصفور، محمد شاكر، "أصول التنظيم والأساليب ٢٠٠٥ : ٢٣٧
(5) Ashgate Publishing Limited1- , Braitain &USA -Breton, Albert et al, The Economics of Transparency in Politics5،
(6) 2007.:13
- Abdellah . Boughaba : Analyse et évaluation de projets, Berti edition, imprimé en France, Paris, 1999 :7 6
(7) ابن منظور (لسان العرب) الجزء الرابع، طبعة مصححة ومنقحة، دار الحديث، القاهرة، صفحة رقم 406، مادة ثمر.
(8) محمد بشير علية . القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 : 32 .
(9) سورة الكهف، الآية (34) .
(10) أبو طالب الهاشمي، شركات الاستثمار الحالي في العراق بين الواقع والطموح، جريدة الصباح، بتاريخ ٤/11 /٢٠٠٧
(11) Cook 28:2005
(12) محمد عبد الكريم منهل العقيدي:عمليات الاستثمار والتنمية الاقتصادية والتجارة العالمية WTO،2009:3 منشور في مجلة الزراعة العراقية
(13) S. E. ssotiates, 2002:19-20,"investment ،Guisingers Incontives and performance Requirements
(14) مازن نجيب الوظائفي ، الإصلاح التشريعي والتنظيمي في سوق رأس المال الوطني ودوره في جذب الاستثمارات ، المؤتمر العلمي الثاني : حول أهمية الاستثمارات الخارجية في التنمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة أربد الأهلية ، الأردن ، 2001 : 3 .
(15) David CameronBritish, Barry O'Farrell, Transforming the citizen experience One Stop Shop for public services 2012:5.
(16) الشمري، أحمد هليل عبد عون ،رسالة ماجستير "معوقات الاستثمار الأجنبي في العراق دراسة وفق قانون الاستثمار رقم (13 لسنة 2006) 2013:129.
(17) Andrew Stone Senior Private Sector Development Specialist 2006:5. "Establishing a Successful One-Stop Shop".
(18) David Cameron *British,* Barry O'Farrell, Transforming the citizen experience One Stop Shop for public services 2012:6
(19) David Cameron*British,* Barry O'Farrell, Transforming the citizen experience One Stop Shop for public services 2012:7
(20) John, Frank, Amanda, and Kirsty ,"Critical Factors in the Success of One Stop Shops as a Model of Service Delivery within Rural Locations" 2007:32
(21) Smilka JANESKA&Dimitar TRAJANOV ANALYSIS OF INTRODUCING ONE STOP SHOP"2013:185
(22) محمود الخطيب سفير جمهورية العراق وأجرت معه الحوار التالي: التعاون العربي الألماني مجلة السوق غرفة التجارة والصناعة العربية الالمانية السوق, 2012:18
(23) Pravakar Sahoo "Foreign Direct Investment in South Asia: Policy, Trends, Impact and Determinants", 2006:15
(24) الكفائي، عدنان رحيم نور علي، 2011:30" هيآت الاستثمار في المحافظات ودورها في التنمية المحلية "
(25) دوران ، 1985:161.
(26) الخرابشة . 2001:91
(27) الجلبي،2007:121
(28) أبو فارة،2009: 181.

الملحق رقم (1)

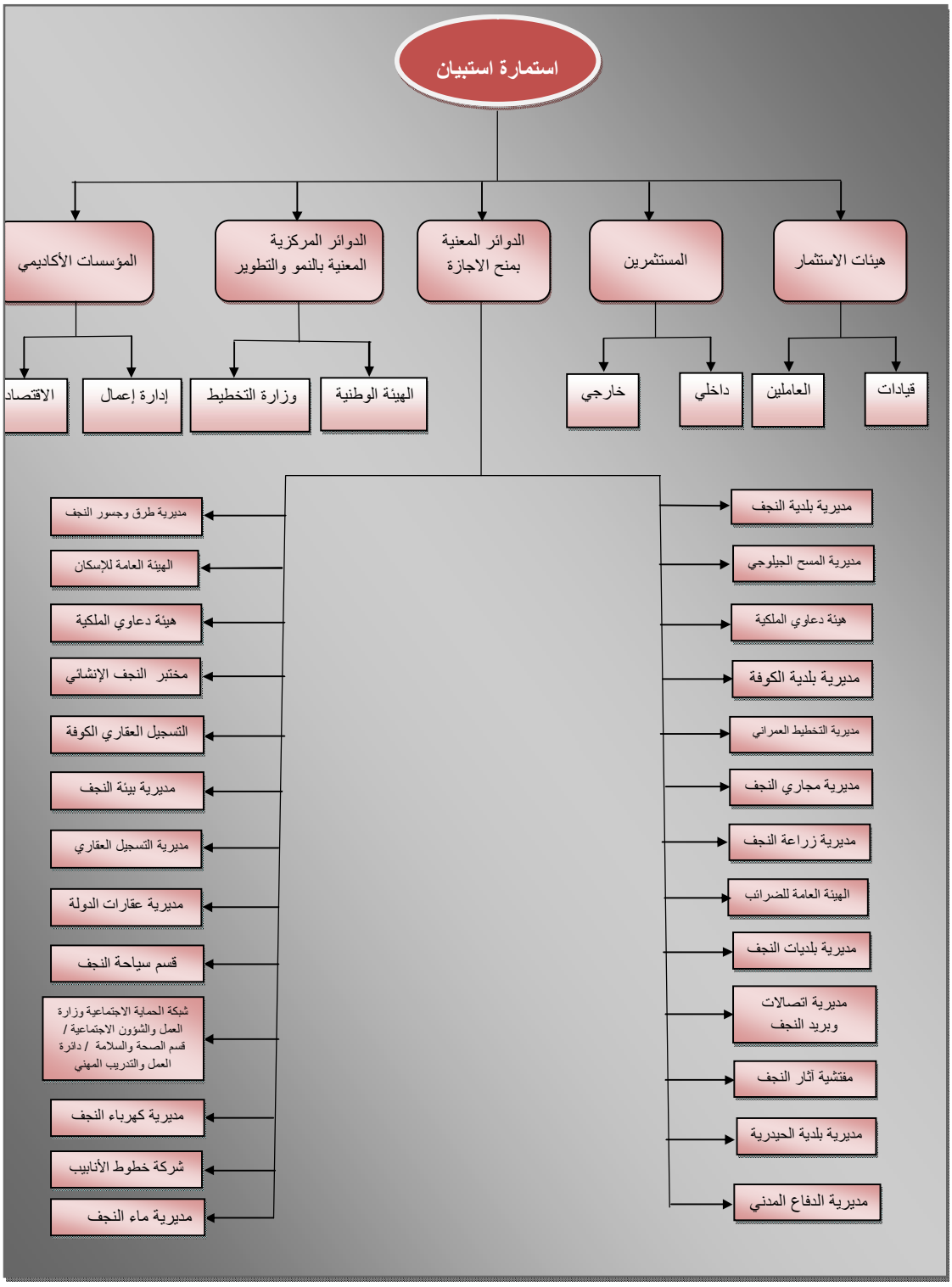

الشكل رقم (4) يوضح الجهات ذات العلاقة التي تم توزيع إستمارة الاستبيان عليها

المصدر: إعداد الباحثة

ملحق رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال

استمارة استبيان

أعدّت من قبل

الباحثة/طالبة الماجستير

حنان عبد الأمير الرماحي

وذلك لغرض إجراء مشروع دراسة
الماجستير في إدارة الأعمال الموسومة

إستراتيجية النافذة الواحدة ودورها في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية

(دراسة تطبيقية في عينه من هيآت الاستثمار في العراق بالتركيز على هيئة استثمار محافظة النجف للفترة ما بين 2008- 2013)

بإشراف الأستاذ الدكتور

مؤيد عبد الحسين الفضل

1435 هـ **2014 م**

استمارة رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

م/ استمارة استبيان للعاملين في هيئة الاستثمار

الأستاذ الفاضل ..... المحترم

تعد استمارة الاستبيان التي بين أيديكم، مقياساً لأراء العاملين في مواقع الهيآت الاستثمارية، إذ تنوي الباحثة معالجة مشكلة الدراسة الموسومة (**النافذة الواحدة في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية في النجف الاشرف للفترة من 2008 – 2013**) والتي تشكّل جزءًا من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، إن إستراتيجية النافذة الواحدة تعد شريان الحياة في هيآت الاستثمار كافة بأعتبار **النافذة الواحدة "محطة واحدة ومركز لدعم الإجراءات من خلال ترشيق وتبسيط الإجراءات الإدارية المسؤولة عن التسجيل ومنح الإجازة الاستثمارية"**، فضلا عن أن الفرص الاستثمارية تعتمد عليها بشكل غير طبيعي وعلى أساس ذلك فإنها تعد أحداهما مكملة للأخر، تملؤنا الثقة بدقة إجابتكم على فقرات الاستبانة التي بيدكم، وذلك من خلال بيان مدى اتفاقكم مع كل فقرة فيها والتي تتناسب مع وجهات نظركم، علماً أن آراءكم ستكون محل ثقة وسيتم التعامل معها بسرية، وبما إنكم المعنيون بالأمر ولكونكم الأقدر من غيركم نرجو منكم الإجابة على كافة فقراتها بكل دقة وموضوعية.

مع التفضل بقراءة الملاحظات الآتية:

1- إن إجابتكم سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فلا داعي لذكر الاسم رجاءاً.

2- رأيكم الموضوعي الدقيق هو المطلوب، إذ ليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة.

3- ستجدون أمام كل فقرة (5) بدائل تتراوح بين (اتفق تماماً، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق تماماً).
لذا نرجو من حضراتكم الإشارة بعلامة (√) تحت الإجابة التي تختارونها.

4- الباحثة على استعداد تام للإجابة على الاستفسارات حول عبارات الإستبانة، وسيكون بينكم وقت ما تشاؤون مع العلم إن المتغيرات الرئيسة معرفة في استمارة الاستبانة وضمن كل حقل من حقولها.

شاكرين تعاونكم معنا وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير لتعاونكم ولشخصكم الكريم

المشرف
أ. د. مؤيد عبد الحسين الفضل
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة

الباحثة
حنان عبد الأمير الرماحي
طالبة ماجستير في إدارة الأعمال

المخطط الافتراضي للدراسة العلاقة والأثر لأبعاد إستراتيجية النافذة الواحدة ودورها في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية

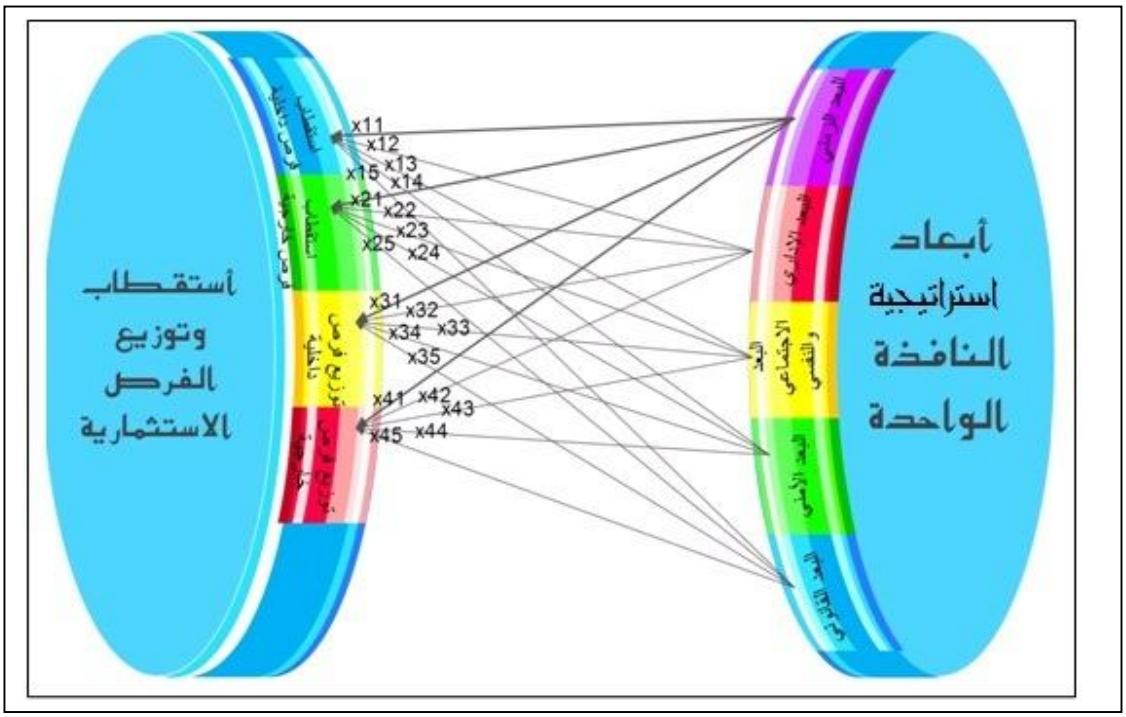

عرض للمحاور المؤثرة في اعتماد إستراتيجية النافذة الواحدة في هيآت الاستثمار لذلك الرجاء وضع علامة (✓) أمام الفقرة التي تعبّر عنها

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
		اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
	اولاً : الإداري– يقصد بذلك ترشيق الإجراءات الإدارية من خلال تمكين مندوبي النافذة الواحدة في استحصال الموافقات لمنح الإجازة الاستثمارية					
1	إن للنافذة الواحدة مساهمة في تحقيق القيمة المضافة					
2	هنالك دور للنافذة الواحدة في عملية القضاء على الفساد الإداري					
3	يوجد دور للنافذة الواحدة في عملية الترشيق التنظيمي					
4	هنالك دور للنافذة الواحدة في عملية التنمية الاقتصادية					
5	حجم المستفيدين اكبر بالمقارنه مع الحاله التقليدية بسبب تبسيط الإجراءات الإدارية الروتينية كالتعليمات، الأنظمة، إلغاء المراجعات باستحصال الموافقات					
6	يثق المستثمر الأجنبي الداخل للبلد بإجراءات النافذة الإدارية الواحدة					
7	يتبع دور النافذة الواحدة في عملية استقطاب الفرص الاستثمارية بسبب تبسيط الهيكل التنظيمي					
8	يعتمد التقييم العام للنافذة الواحدة على تبسيط العمليات الإدارية					

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	ثانياً : الزمني– يقصد بذلك استثمار الوقت بالشكل ألامثل مما يؤمن للمستثمر سرعة إنجاز الطلبات الاستثمارية لمشروعه	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	الفترة الزمنية ترتبط بنوع التكنولوجيا المستخدمة في النافذة الواحدة					
2	الخبرات المضافة للكوادر العراقية تزداد بمرور الوقت					
3	الحدود الزمانية لمنح الإجازة الاستثمارية تصبح مختزله جداً في ظل إستراتيجية النافذة الواحدة					
4	طريقة منح الإجازة للمشروع تأخذ بنظر الاعتبار أهمية الوقت للمستثمر					
5	إن مرور الوقت قد يترتب عليه ضياع صفقات كبيرة بالنسبة للمستثمر أو فقد إرباح متوقعة					
6	العمر الفني لمنح الإجازة ينبغي إن يتفق وتطلعات المستثمر					
ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	ثالثاً : قانوني– يتضمن هذا المحور كافة قوانين الاستثمار والأنظمة الصادرة والتشريعات بموجبه من تبسيط للإجراءات وتسهيل لتقديم الطلبات واستغلال امثل للوقت والجهد لمواجهة شبح البيروقراطية والفساد والروتين.	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	الغطاء القانوني لمنح إجازة الاستثمار يجب إن يتسم بالشفافية					
2	يفترض ملائمة النافذة الواحدة للقوانين العراقية					
3	تهدف التعليمات واللوائح النافذة إلى التخلص من عقدة الروتين وتسهل على المستثمر حصوله على إجازة الاستثمار					
4	يعد المشروع من أولويات تقييم المستفيدين وفقاً للقوانين والتشريعات					
5	تساعد التعليمات واللوائح النافذة في سهولة حصول المستثمر على إجازة الاستثمار					
6	تفعيل التشريعات يسهم في انجاز المشاريع الاستثمارية في الوقت المحدد لها					

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	رابعاً : الأمني– يشمل هذا المحور الاحتياطات والمستلزمات الواجب توفرها لضمان تنفيذ المشاريع وحماية المستثمر	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	تسهم الاحتياطات الأمنية في استقطاب المستثمرين					
2	يعد توفير الضمانات المالية أو الكفاءة المالية من قبل المستثمر جزء مهم من إجراءات الأمان					
3	توفير الاحتياطات المالية من قبل المستثمر لمواجهة الظروف الطارئة إجراء مهم للبيئة الأمنية للاستثمار					
4	متابعة ومراقبة مراحل تنفيذ المشروع هو جزء من الضمان والاستقرار الأمني					
5	تعد هشاشة الوضع الأمني وتفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي وغيرها من المحددات التي تقف عائقاً أمام المستثمر					
6	توزيع الفرص بحسب الأولوية والقضاء على المحاصصة السياسية .					

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	خامساً : الاجتماعي والنفسي– يشمل هذا المحور المسؤولية الاجتماعية والنفسية من خلال تحقيق حالة الرضا عن الخدمات والمنتجات التي يقدمها المشروع	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	يتأثر نجاح استراتيجية النافذة الواحدة بالمسؤولية الاجتماعية من خلال منح إلاجازة الاستثمارية					
2	التأثيرات البيئية الاجتماعية تساهم في استقطاب أو تشتت المستثمرين					
3	تحقيق حالة الرضا عن الخدمات التي تقدمها النافذة الواحدة مرهون بالجانب الاجتماعي و النفسي					
4	يمكن أن يحقق المشروع فائدة مادية مباشرة أو غير مباشرة للمستفيدين إذا تحقق التضامن الاجتماعي مع المستثمرين					
5	يمكن أن يحقق المشروع فائدة معنوية مباشرة أو غير مباشرة للمستفيدين في ظل توافق اجتماعي وعدم وجود صراع طائفي أو عرقي					

شاكرين تعاونكم معنا

استمارة رقم (2)

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الكوفة
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم إدارة الأعمال
الدراسات العليا

م/ استمارة استبيان للمستثمر المحلي والأجنبي

الأستاذ الفاضل ..... المحترم

تعد استمارة الاستبيان التي بين أيديكم، مقياساً لأراء المستثمرين في مواقع الهيآت الاستثمارية، إذ تنوي الباحثة معالجة مشكلة الدراسة الموسومة (**إستراتيجية النافذة الواحدة ودورها في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية في النجف الاشرف للفترة من 2008 – 2013**) والتي تشكّل جزءًا من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، إن إستراتيجية النافذة الواحدة تعد شريان الحياة في هيآت الاستثمار كافة بأعتبار **النافذة الواحدة** "**محطة واحدة ومركز لدعم الإجراءات من خلال ترشيق وتبسيط الإجراءات الإدارية المسؤولة عن التسجيل ومنح الإجازة الاستثمارية**"، فضلا عن أن الفرص الاستثمارية تعتمد عليها بشكل غير طبيعي وعلى أساس ذلك فإنها تعد أحداهما مكملة للأخر، تملؤنا الثقة بدقة إجابتكم على فقرات الاستبانة التي بيدكم، وذلك من خلال بيان مدى اتفاقكم مع كل فقرة فيها والتي تتناسب مع وجهات نظركم، علماً أن آراءكم ستكون محل ثقة وسيتم التعامل معها بسرية، وبما إنكم المعنيون بالأمر ولكونكم الأقدر من غيركم نرجو منكم الإجابة على كافة فقراتها بكل دقة وموضوعية، مع التفضل بقراءة الملاحظات الآتية:

1- إن إجابتكم سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فلا داعي لذكر الاسم رجاءاً.
2- رأيكم الموضوعي الدقيق هو المطلوب، إذ ليس هناك إجابات صحيحة أو خاطئة.
3- ستجدون أمام كل فقرة (5) بدائل تتراوح بين (لا أتفق تماماً، لا أتفق، محايد، أتفق، أتفق تماماً)، لذا نرجو من حضراتكم الإشارة بعلامة (√) تحت الإجابة التي تختارونها.
4- الباحثة على استعداد تام للإجابة على الاستفسارات حول عبارات الإستبانة، وسيكون بينكم وقت ما تشاؤون مع العلم إن المتغيرات الرئيسة معرفة في استمارة الاستبانة وضمن كل حقل من حقولها.

شاكرين تعاونكم معنا وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير لتعاونكم ولشخصكم الكريم

المشرف	الباحثة
أ. د. مؤيد عبد الحسين الفضل	حنان عبد الأمير الرماحي
كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الكوفة	طالبة ماجستير في إدارة الأعمال

المخطط الافتراضي للدراسة العلاقة والأثر لأبعاد النافذة الواحدة ودورها في استقطاب وتوزيع الفرص الاستثمارية الخارجية والداخلية

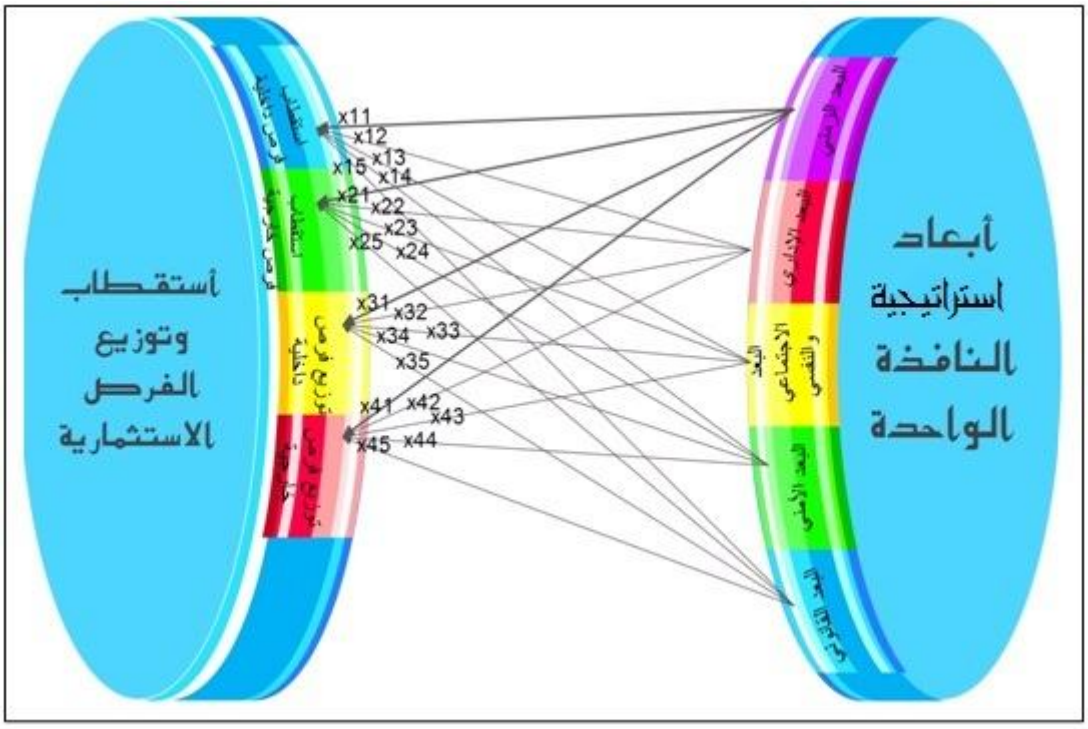

عرض وجهة النظر الخاصة بالمستثمر المؤثرة في اعتماد إستراتيجية النافذة الواحدة لذلك الرجاء وضع علامة (✓) أمام الفقرة التي تعبّر عنها

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقة				
	الفرص الاستثمارية الخارجية **اولاً : الاستقطاب**– يقصد بذلك جذب وتشجيع المستثمر الأجنبي في الاتجاه إلى بلد دون غيره من البلدان من أجل إقامة مشروعاته الاستثمارية	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	يبحث المستثمر عن الفرصة الأكثر عائديه على رأس ماله المستثمر					
2	المستثمر يمكن استقطابه من خلال وسائل الإعلام العادية و ترويجها بالشكل الأمثل					
3	المستثمر يمكن استقطابه إذا ذهبنا إلى حيث يتواجد					
4	يبحث المستثمر عن الأسواق الأقل خطورة والأكثر استقراراً سياسياً وأمنياً					
5	يمكن استقطاب المستثمر الخارجي إذا تم تقديم التسهيلات المادية والمعنوية المقدمة من قبل الحكومة					
6	يمكن استقطاب المستثمر الخارجي إذا تم اختزال السقف الزمني في منح إجازة الاستثمار					
7	يمكن استقطاب المستثمر الأجنبي إذا تم توفير الغطاء القانوني الذي يحمي الاستثمار					
8	يمكن استقطاب المستثمر الأجنبي إذا توفرت بيئة استثمارية آمنة					

9	يمكن استقطاب المستثمر الأجنبي إذا توفرت الأسواق الأقل إجراءات إدارياً وقانونياً					
10	يمكن استقطاب المستثمر الأجنبي إذا ألغيت الحواجز النفسية للمستثمرين					

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	الفرص الاستثمارية الخارجية **ثانياً : التوزيع** – يقصد بذلك توزيع المشاريع الاستثمارية بالشكل الذي يحقق الاستغلال الأمثل للخارطة الاستثمارية من خلال المفاضلة مابين المستثمرين	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	يتم توزيع الفرص الاستثمارية وفقاً لمصلحة البلد					
2	يؤخذ بنظر الاعتبار رغبة المستثمر عند توزيع الفرص الاستثمارية					
3	يوجد أولويات محددة من قبل هيئة الاستثمار في توزيع الفرص الاستثمارية على المستثمرين					
4	توزيع الفرص الاستثمارية يتم وفق إستراتيجيات موحدة مسبقاً					
5	توزيع الفرص الاستثمارية يتم وفق إستراتيجيات النافذة الواحدة					

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	الفرص الاستثمارية الداخلية **اولاً : الاستقطاب– يقصد بذلك** وضع برامج وتسهيلات للترويج للفرص الاستثمارية الموجودة في البلد والتي من شأنها أن تجتذب المستثمر الداخلي.	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	تقديم الدعم المادي والمعنوي للمستثمر المحلي					
2	اختيار المستثمرين أصحاب الخبرة والكفاءة والنزاهة					
3	يخضع المستثمر المحلي للاعتبارات وطنية ودوافع ذاتية في دعم الاقتصاد الوطني					
4	توفير مناخ استثماري ملائم وبيئة جاذبة من خلال العمل بالنافذة الواحدة يساهم في استقطاب المستثمر الأجنبي					
5	تجنب العلاقات الشخصية العشائرية والمحسوبية السياسية في عملية جذب المستثمر المحلي					
6	تقديم منتجات (سلع وخدمات) تنسجم مع البيئة العراقية وتضييق الخناق على المستثمر الأجنبي					
7	توفير الإطار التنظيمي من خلال التسهيلات الإدارية والأمنية والخدمات المتاحة بشأن الاستثمار الداخلي					

ت	نوع وشرح المحور	درجة الموافقـــة				
	الفرص الاستثمارية الداخلية **ثانيـاً : التوزيـع** يقصد بذلك التوزيع الأمثل الحالي أو المستقبلي للمشاريع بالشكل الذي يساعد في بناء خارطة استثمارية مثلى يمكن من خلالها تحقيق الأهداف البعيدة المدى وما يتبعها من أهداف متوسطة وقصيرة المدى .	اتفق تماماً ❶	اتفق ❷	محايد ❸	لا اتفق ❹	لا اتفق تماماً ❺
1	توزيع الاستثمار الداخلي يكون أسهل مقارنة مع الاستثمار الخارجي					
2	يعتمد توزيع الاستثمار الداخلي على أوليات تنمية وتطوير الخارطة الاستثمارية للمحافظة					
3	يتم توزيع الاستثمار الداخلي وفق احتمالات الربح والخسارة بالنسبة للمستثمر					
4	يحقق توزيع الاستثمار الداخلي كافة متطلبات النافذة الواحدة في اختصار الروتين					
5	يتم توزيع الاستثمار الداخلي وفق مجالات التنمية المختلفة زراعية، سكنية، سياحية ، صناعية .....الخ					

شاكرين تعاونكم معنا